ECS
التمثيل التجارى المصرى
Egypt's gateway to global markets

دليل المصدر المصرى للسوق الهندى

مكتب التمثيل التجارى فى نيودلهى

مايو ٢٠١٧

Embassy of Egypt, Commercial Bureau, P.O. Box 5202, Chanakyapuri,New Delhi-110021.
INDIA.Ph : +91 11 26873818. Fax +91 11 26885922.E-Mail: newdelhi@ecs.gov.eg

مقدمة :

- يقوم التمثيل التجارى ومكاتبه الخارجية بدور هام باعتباره أحد أهم النوافذ الرئيسية للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية فى مصر وباعتباره مصدراً رئيسياً للمعلومات فى المجال الاقتصادى ومع دخول الهند لمنطقة الاقتصادات البازغة فقد تضاعف دور المكتب التجارى فى نقل دروس مستفادة فى التنمية من الهند نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية والتاريخية مع توافر عمق حضارى وثقافى .
- احتل الإقْتصاد الهندى المرتبة السادسة عالميا طبقا لإجمالى الناتج المحلى مقوما بالأسعار الجارية وبلغ حوالى ٢.٢٥ تريليون دولار مقارنة ب٢.٠١ ترليون فى عام ٢٠١٦-٢٠١٧ وحقق الإقتصاد الهندى معدل نمو ٧.٦٪، فى عام ٢٠١٦ متفوقا على الصين بفضل عدة عوامل أهمها الإصلاحات الإقتصادية التى تبنتها الحكومة.
- تم تصنيف الهند كثالث مقصد للإستثمار على مستوى العالم منذ أن جاء حزب ال (BJP) للحكم فى عام ٢٠١٤ ومبادرة (Make in India) ، كما تعمل الحكومة الهندية علي تبني مبادرات جديدة لتسهيل الإستثمار وتشجيع الإبتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية وتطوير البنية الأساسية لقطاع الصناعة.
- تولي مصر اهتماما كبيرا لتدعيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين الامر الذي انعكس في زيارة فخامة الرئيس للهند الاولي في أكتوبر ٢٠١٥ والثانية في سبتمبر ٢٠١٦ والتي أجتمع خلالها مع رؤساء أهم الشركات الهندية الكبرى لحثهم علي توجيه استثماراتهم لمصر وأشار فخامته الي استعداد الحكومة المصرية على الدخول فى شراكات مع الجانب الهندى بشرط توافقها مع أولويات البلاد.
- تعتبر الهند احد أهم الشركاء التجاريين لمصر، حيث تعد سادس اكبر شريك تجاري لمصر وثالث اكبر مستورد لبعض السلع والمنتجات المصرية.
- يرتبط البلدان بعدد من اتفاقيات التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي منها اتفاق التجارة الموقع فى ١٩٧٧- اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة فى ١٩٨٣ - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة فى ١٩٩٧- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى فى

١٩٦٩ وجاري تحديثها- مذكرة تفاهم في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وخطة العمل المشترك فى ٢٠٠٩- مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندي موقعة في ٢٠١٦.

- تم تشكيل مجلس أعمال مصري/هندي منذ عام ٢٠١٣ وتم إعادة تشكيل الجانب المصري عام ٢٠١٥ بهدف تفعيل دور المجلس فى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، حيث تم عقد الدورة الاولى فى مارس ٢٠١٣ والثانية فى أكتوبر ٢٠١٥ فى نيودلهى ، وتم عقد الدورة الثالثة للمجلس يوم ١٠ مارس عام ٢٠١٦ بالقاهرة والدورة الرابعة فى سبتمبر ٢٠١٦ بالهند.
- تعقد اللجنة التجارية المشتركة المصرية الهندية بشكل دوري بين البلدين، حيث تم عقد ٣ دورات الاولى فى نيودلهى مارس ٢٠١٣ والثانية فى نوفمبر ٢٠١٤ ، والدورة الثالثة فى القاهرة يومى ٩ و ١٠ مارس ٢٠١٦ على مستوى السادة وكلاء أول الوزارة بالبلدين، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.
- ان الدخول للسوق الهندى هو تحدى للصناعة المصرية حيث لاتوجد أية اتفاقات لتبادل تخفيضات جمركية بين البلدين ، كما أنه سوق كبير يمكن أن يعوض النقص فى الطلب العربى أو الاوربى فى أوقات انكماش تلك الاقتصاديات ، ويدعو المكتب التجارى فى الهند رجال الاعمال والصناعة المصريين لزيارة الهند ومقابلة نظرائهم الهنود سواء للتصدير المباشر أو التصدير لاسواق دولة ثالثة، كما يمكن مناقشة فرص الاستثمار المشترك بين البلدين خاصة فى مجالات : الكيماويات – الادوية – الاغذية – المنسوجات والملابس – تكنولوجيا المعلومات.
- سيتغير نمط الاستهلاك فى الهند فى المستقبل مما يعنى أن التوجه للاستهلاك الترفى سيزداد والنزعة لاستهلاك سلع مستوردة ستزداد .
- على الرغم من أن سياسات الحكومة الهندية الاقتصادية تميل للتحفظ نظرا لحرصها على دعم الطبقات الفقيرة ، الا أن القطاع الخاص الهندى يخطو بخطوات جيدة فى الانفتاح على العالم ، وبالتالى فان الاتصال المباشر بين القطاع الخاص فى مصر والهند هو أنسب وسيلة للاسراع فى التعامل مع الهند فى مجالى التجارة والاستثمار.

قائمة المحتويات

		الصفحة
	جهاز التمثيل التجاري المصري فى سطور	٥
	القسم الأول:	
١	بيانات أساسية عن االهند	7
٢	ملامح البنية التحتية فى الهند	11
٣	قواعد السفر و الزيارة و الإقامة في الدولة	20
٤	النظام السياسي في الهند	22
٥	ملامح الاقتصاد الهندى	24
٦	القطاعات الرئيسية فى الإقتصاد الهندى	42
٧	التجارة الخارجية للهند	50
8	توجهات السوق الهندى	58
	القسم الثاني:	
١	العلاقات الاقتصادية و التجارية بين مصر و الهند	65
2	خاتمة	٧٦
3	قوائم بيانات مهمة للمصدر المصري	٨٠
4	نقاط اتصال مفيدة	٨١

التمثيل التجاري المصري فى سطور

"يقوم التمثيل التجارى ومكاتبه الخارجية بدور هام باعتباره أحد أهم النوافذ الرئيسية لكافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية فى مصر وباعتباره مصدراً رئيسياً للمعلومات التى يعتمد عليها فى اتخاذ قرارات هامة فى التعامل مع الدول الأخرى ، فى المجال الاقتصادى وكذا مع المنظمات والتكتلات الدولية والاقليمية المعنية. ولقد مرت علاقات الدول ببعضها البعض بتطورات تاريخية متلاحقة وفرضت التطورات الاقتصادية والتجارية احتياج كبير لأجهزة متخصصة تكون لديها القدرة على التعامل مع هذه المجالات وبما يضمن تحقيق مصالح الدولة مع الدول الأخرى، وقد أكدت الدراسات الدولية أن نفقات التمثيل التجارى تمثل نفقات استثمارية ذات عائد مباشر وغير مباشر على اقتصاديات الدول التى لديها مكاتب تجارية.

وقد زادت أهمية التمثيل التجارى خلال الفترة الاخيرة لاعتبارات عديدة أهمها مايلى :

- زيادة اهتمام الدول بالتصدير باعتباره مدخلاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية ، والرغبة فى توفير أجهزة حكومية وغيرها متخصصة فى هذا المجال لاسيما فى الأسواق الخارجية.
- ظهور وزيادة نشاط الشركات متعددة الجنسية والتى تمكنت من خلال فروعها الكثيرة المنتشرة على المستوى الدولى من الهيمنة على مصالح دول بعينها وما استتبع ذلك من مشكلات تواجه الشركات الوطنية صغيرة الحجم التى لا يمكنها المواجهة وحاجة هذا النوع الأخير من الشركات من العمل على اجراء دراسات وأنشطة فى مواجهة الشركات الدولية .
- اتجاه العديد من الدول الى التكتل الاقليمى والنوعى مما استتبع ذلك من أهمية توافر أجهزة حكومية متخصصة تكون قادرة على التعامل مع هذه التكتلات من جهة، وقادرة على توفير أكبر قدر من المعلومات حول تداعياتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطنى من جهة أخرى .
- ظهور ونمو نشاط ملحوظ لمنظمات وأجهزة دولية واقليمية متخصصة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والحاجة الى التعامل معها.
- رغبة العديد من المؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية الوطنية فى تمثيل مصالحها فى الخارج ورعاية هذه المصالح الى حد كبير.

- التطور السريع فى مجال التكنولوجيا لاسيما تكنولوجيا الاتصالات وكذا التطور فى مجالات انتاجية وتصديرية وغيرها من المجالات التى يتطلب الأمر الاطلاع عليها بصورة سريعة ومستمرة.
- ظهور العديد من النزاعات التجارية – كنتيجة طبيعية لتشابك المصالح الدولية والاقليمية – وما نتج عن ذلك من أهمية توافر كيان حكومى خارجى يمكنه متابعة مثل هذه النزاعات والتدخل فيها فى الوقت المناسب وحلها.

وأخيراً، ومع نشأة منظمة التجارة العالمية وحاجة الدول المختلفة للعمل على الانصهار داخل المجتمع الدولى بما لها من حقوق وما عليها من التزامات تمكنها من مسايرة التطور العالمى والاقليمى ويحفظ لها مكانتها داخل هذا المجتمع الامر الذى استلزم توافر كيان متخصص يعمل على تحقيق مصالح الدولة فى اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتوجهات السياسات الاقتصادية المصرية ، وبما يكفل تدعيم النظام التجارى الدولى.

======

القسم الأول

١. بيانات أساسية عن الهند

- **الجغرافيا والدول المحيطة**

تشترك الهند فى حدودها الشمالية الغربية مع باكستان وأفغانستان، وحدودها الشمالية مع نيبال والصين وبوتان، وحدودها الشرقية مع بنجلاديش وبورما. وتقع سريلانكا فى الجنوب الشرقى للهند، ويحد الهند من الشرق خليج البنغال ومن الغرب البحر العربى ومن الجنوب المحيط الهندى.

- **المساحة**

تبلغ مساحة الهند حوالى ٣.٢٨ مليون كم٢، وتعتبر الهند سادس أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة.

- **الموارد الطبيعية**

تزخر الهند بالعديد من الموارد الطبيعية الممتدة على رقعتها الجغرافية الواسعة، وتشمل أهم هذه الموارد الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة والمناخ المتنوع والمعادن مثل الفحم و الحديد و المنجنيز و التيتانيوم و الحجر الجيرى و الجبس والفوسفات والبترول والغاز.

- **المناخ**

يتصف المناخ العام السائد فى الهند بالمناخ الإستوائى المطير بخلاف المناطق الشمالية للبلاد. وينقسم العام إلى أربعة مواسم مناخية وهى الشتاء (ديسمبر – فبراير)، الصيف (مارس – يونيو)، المونسون MOONSON " موسم الامطار الكبير

" الجنوب الغربى (يونيو – سبتمبر) ، موسم ما بعد المونسون" موسم الامطار الصغير " (أكتوبر – نوفمبر).

- **السكان**

- عدد السكان : يبلغ عدد سكان الهند طبقا لآخر احصاء (2016) نحو 1.26 مليار نسمة ، وتعتبر الهند ثانى أكبر دول العالم من حيث عدد السكان وتأتى بعد الصين مباشرة ، ويبلغ معدل نمو السكان 1.19% سنويا ، وتصل الكثافة السكانية الى ٢٨٧ نسمة فى الكيلومتر المربع فى المتوسط
- تصنيف السكان وفقًا للعمر والنوع : تمثل الشريحة العمرية " ١-١٤ سنة " حوالى 27.71% من السكان تشمل حوالى ١٨٧ مليون من الذكور وحوالى ١٦٥ مليون من الإناث، وتمثل الشريحة العمرية " ١٥-٢٤ سنة " حوالى 18% من السكان تشمل حوالى 121 مليون من الذكور وحوالى 106 مليون من الإناث ، وتمثل الشريحة العمرية " ٢٥- ٥٤ سنة" حوالى 41% من السكان وتشمل حوالى 267 مليون من الذكور وحوالى 251 مليون نسمة من الإناث ، وتمثل الشريحة العمرية " ٥٥-٦٤ سنة) 7.3% من السكان منهم حوالى 36 مليون من الذكور و حوالى 41 مليون من الإناث، بينما تمثل الشريحة الأخيرة وتضم الفئة العمرية "٦٥ سنة فأكثر) حوالى 6% من السكان تشمل 36.5 مليون من الذكور وحوالى 40 مليون من الإناث.

- **القوة العاملة ومعدل البطالة: بلغ عدد القوة العاملة فى الهند – طبقا لنتائج أحدث دراسة أجريت بمعرفة معهد بحوث وتطوير اقتصاديات العمل الهندى أن اجمالى قوة العمل بلغ حوالى 513.7 مليون عامل فى عام 2016 تزيد بنسبة ٧.٢ مليون عامل سنويا، وبلغ معدل البطالة فى الهند فى عام 2016 8.4%، حيث متوسط نسبة البطالة أعلى فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية وكذا بين الإناث مقارنة بالذكور.**
- **المجموعات العرقية ونسبة السكان الأجانب: توجد فى الهند ثلاث مجموعات عرقية كبيرة أهمهم الهنود الأريين (٧٢٪) والدرافيديين (٢٥٪) والمنغوليين والعرقيات الأخرى (٣٪)، ويمثل الأجانب نسبة ضئيلة مقارنة بعدد السكان تمثل العاملين بالبعثات الدبلوماسية، موظفى الشركات الدولية والشركات الأجنبية.**
- **اللغات الرسمية: توجد بالهند حوالى ٢٢ لغة رسمية منها الإنجليزية طبقا للدستور وتعد اللغة الأكثر استخداما علي المستوي الرسمي وفي المعاملات الاقتصادية والتجارية، بينما تعد اللغة الهندية (٤١٪) هي اللغة الأكثر انتشار في المعاملات غير الرسمية تليها البنغالية (٨.١٪) والأوردية (٥٪) والماراتية (٧٪) والمالايالية (٣.٢٪) والتاميلية (٥.٩٪) والتيلجو (٧.٢٪) والجوجراتيه (٤.٥٪) وذلك طبقا للبيانات الرسمية.**

- الديانات الرسمية : الهندوسية (٨٠٪ من السكان) ، والإسلام (١٤٪ من السكان) ، والمسيحية (٢.٤٪ من السكان) ، والسيخ (٢٪ من السكان) ، والبوذية وغيرها بنسب تقل عن ١٪ من عدد السكان .
- القياس و الموازين : تتبع النظام الانجليزى.
- التيار الكهربائى : ٢٢٠ فولت
- فرق التوقيت : ٥:٣٠+ ، ويتقدم التوقيت المحلى الهندى بـ + ٣:٣٠ ساعة عن التوقيت فى مصر ، وهو توقيت موحد فى جميع مناطق الهند طوال العام ، ولا تتبع الهند نظام التوقيت الصيفى.
- مواعيد العمل الرسمية: تمتد أيام العمل الأسبوعية فى معظم شركات وهيئات القطاع العام والخاص من الاثنين إلى السبت (٦ أيام)، ومواعيد العمل من ٩:٣٠ صباحاً إلى ٥:٣٠ مساء. وعادة ما يكون العمل يوم السبت نصف يوم. وتعمل المصالح الحكومية من الاثنين إلى الجمعة وتتعطل عن العمل يومى السبت والأحد (٥ أيام). وتمتد مواعيد العمل بالبنوك من الساعة ١٠ صباحا وحتى الساعة ٢ بعد الظهر خلال أيام الأسبوع، ومن ١٠ صباحاً حتى ١٢ ظهراً يوم السبت.
- العطلات: تتحدد العطلات الرسمية عن طريق الحكومة المركزية وحكومات الولايات الهندية، ويبلغ عدد أيام العطلات الرسمية السنوية التى يتم الإعلان عنها مع مطلع كل عام حوالى ٢٠ يوم بالإضافة الي الأعياد الدينية للطوائف المختلفة.

٢. ملامح البنية التحتية فى الهند

يعتبر تطوير البنية التحتية أحد أهم أولويات السياسة الإقتصادية للحكومة الهندية ، ومن المتوقع زيادة الإنفاق الحكومى على المشروعات البنية فضلا عن انفاق القطاع الخاص خلال المرحلة القادمة، وزادت نسبة تمويل البنوك لمشروعات البنية التحتية من ٣.٧٤٪ فى عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ١٠.٤٠٪ فى عام ٢٠١٥، وتشير التقديرات الى أن إجمالى حجم الإنفاق (الحكومى والقطاع الخاص) على مشروعات البنية التحتية وصل لحوالى ١٩ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٧.

شكل (١) يوضح التطور فى تمويل البنوك لمشروعات البنية التحتية

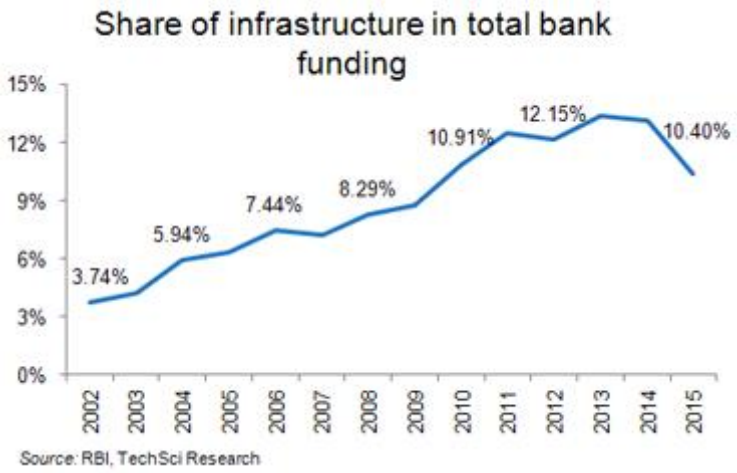

الإسكان منخفض التكاليف:

- تم اسباغ صفة " مشروعات بنية تحتية " علي مشروعات الإسكان منخفض التكاليف لأول مرة بداية من موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث تستهدف الحكومة بناء ١٠ مليون وحدة سكنية للفقراء والمهمشين بحلول عام ٢٠١٩.
- تم زيادة مخصصات برنامج رئيس الوزراء الهندي للاسكان منخفض التكاليف والمسمي Pradhan Mantri Awas Yojna (PMYA) لتصل الي قيمة نحو ٣.٤ مليار دولار

مقارنة بنحو ٢.٢ مليار دولار في ٢٠١٧/٢٠١٦، كما تم الإعلان عن برنامج تمويلي جديد لاسكان الطبقة المتوسطة بقيمة 150 مليون دولار.

النقل والمواصلات:

- تمتلك الهند شبكة طرق تقدر بنحو ٤.١ مليون كيلومتر وهي اكبر ثاني شبكة طرق علي مستوي العالم، وتستهدف الحكومة الوصول بوتيرة انشاء الطرق الي ٤١ كيلومتر يوميا مقارنة بـ ٢٨ كيلومتر يوميا.
- تم تخصيص قيمة نحو ٣٦ مليار دولار لقطاع النقل بالهند (طرق + سكك حديدية) في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ ، كما تم اقتراح اجراء تعديل في قانون هيئة المطارات الهندية لإتاحة الأراضي غير المستغلة والمملوكة للهيئة للاستثمار في مجال إنشاء المطارات.

الطرق والطرق السريعة

- تم تخصيص مبلغ ١٠ مليار دولار لتطوير الطرق السريعة الوطنية بالهند مقارنة بقيمة نحو ٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧/٢٠١٦.
- تم تخصيص مبلغ ٢.٨ مليار دولار لبرنامج Pradhan Mantri Gram Sadak Yojana والخاص بتوصيل المناطق النائية بالطرق الرئيسية، حيث تستهدف الحكومة تحت هذا البرنامج اسراع عملية انشاء الطرق لتصل الي ١٣٣ كيلومترا من الطرق يوميا خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٧ في المناطق الريفية في مقابل ٧٣ كيلومترا من الطرق يوميا في الفترة ٢٠١١-١٤ بالإضافة الي تخصيص ٣.٩ مليار دولار للطرق الريفية في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢.٨ مليار دولار في ٢٠١٧/٢٠١٦.
- تغطى شبكة مترو العاصمة بولاية دلهى حوالة ١٩٠ كم وستزيد الى ٣٣٠ كم بإنتهاء المرحلة الثالثة التى تبلغ حوالى ١٤٠ كم ، وقد تم اصدار قانون جديد لقواعد انشاء وصيانة خطوط المترو يستهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.
- تم تحديد مسافة ٢٠٠٠ كم من الطرق الساحلية لأعمال البناء والتطوير خلال عام ٢٠١٧، كما تم تحديد عدد من المطارات لاستهدافها في اطار خطة الانشاء والصيانة بنظام المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص PPP .

- تتبنى الحكومة الهندية انشاء شبكة من الطرق السريعة وخطوط نقل البضائع لربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، وولايات المنطقة الشمالية بالموانى على الساحل الشرقى والساحل الغربى بإجمالى ٣٣٣٨ كم مخصصة لنقل البضائع فقط حيث يبلغ طول الممر الغربى حوالى ١٤٩٩ كم والممر الشرقى حوالى ١٨٣٩ كم، ويبلغ طول الممر الذي يربط مدينة نيودلهى بمدينة مومباى حوالى ١٤٨٣ كم. وتهدف هذه المشروعات الى خفض تكلفة وزمن نقل البضائع من وإلى الموانى الهندية.

خريطة توضح شبكة الطرق وممرات الحركة لربط الولايات الهندية

خريطة توضح شبكة الطرق وممرات حركة البضائع لربط ولايات المنطقة الشمالية بالموانى:

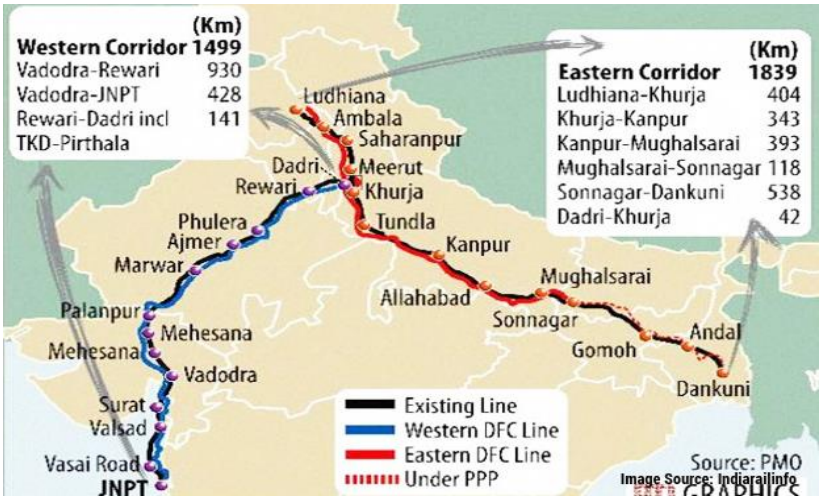

السكك الحديدية :

- يبلغ طول شبكة السكك الحديدية فى الهند حوالى ٦٥٨٠٠ كم، ويبلغ معدل التشغيل اليومى حوالى ١٢٦١٧ قطار ركاب وحوالى ٧٤٢١ قطار بضائع، ويقدر متوسط حجم الحركة المنقولة يوميا بحوالى ٢٣ مليون راكب وحوالى ٢.٦٥ مليون طن مترى من البضائع.
- بلغت ميزانية السكك الحديدية الهندية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ قيمة نحو ١٩ مليار دولار ساهمت حكومة الاتحاد فيها بمبلغ ٨.١ مليار دولار مخصصة لدعم رأس المال وأوجه الإنفاق التنموي، حيث تم الإعلان عن زيادة بنسبة ٢٢٪ في ميزانية السكك الحديدية في موازنة العام الحالي.
- تستهدف الحكومة بناء ٣٥٠٠ كيلومترا من خطوط السكك الحديدية خلال ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٣٠٠ كيلومتر في ٢٠١٧/٢٠١٦.
- تقرر إنشاء صندوق تمويلي لسلامة السكك الحديدية بقيمة ١ مليار دولار على مدى ٥ سنوات.
- كما تقرر قيام هيئة السكك الحديدية الهندية بتقديم خدمات توصيل البضائع بنظام End to End بهدف زيادة الإيرادات التي شهدت انخفاضا خلال العام الماضي.
- تم الإعلان عن نية الحكومة اصدار سياسة جديدة فيما يتعلق بإدارة خطوط المترو تستهدف خلق المزيد من فرص العمل للشباب.
- تقرر تطوير عدد ٥٠٠ محطة سكة حديد بتجهيزات خاصة بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

شبكة الموانيء و المطارات

- يبلغ طول ممرات النقل البحرى والنهرى فى الهند حوالى ١٤٥٠٠ كلم ، ويوجد فى الهند حوالى ١٢ ميناء بحرى كبير تنتشر على طول السواحل الشرقية والغربية والجنوبية للهند ، وتوضح الخريطة التالية أسماء وأماكن تلك الموانى على امتداد السواحل الهندية .

خريطة توضح أهم الموانى البحرية في الهند

- **يوجد بالهند حوالى ١١٥ مطار تشمل ٢٣ قاعدة جوية و ٧٢ مطار داخلى و ٢٠ مطار دولى تربط المدن الهندية الرئيسية بالعالم كما ترتبط المطارات الدولية الهندية بشبكة المطارات الداخلية التى تغطى معظم الولايات الهندية، وتوضح الخريطة الآتية مواقع المطارات الدولية فى الهند.**

فيما يلي بيان بأهم المطارات الدولية بالهند:

Name of the Airport	City	State
Rajiv Gandhi International Airport	Hyderabad	Telangana
Sri Guru Ram Dass Jee International Airport	Amristar	Punjab
Lokpriya Gopinath Bordoloi International Airport	Guwahati	Assam
Biju Patnaik International Airport	Bhubaneshwar	Odisha
Gaya Airport	Gaya	Bihar
Indira Gandhi International Airport	New Delhi	Delhi
Veer Savarkar International Airport	Port Blair	Andaman and Nicobar Islands
Sardar Vallabhbhai Patel International Airport	Ahmedabad	Gujarat
Kempegowda International Airport	Bengaluru	Karnataka
Mangalore Airport	Mangalore	Karnataka
Cochin International Airport	Kochi	Kerala
Calicut International Airport	Kozhikode	Kerala
Trivandrum International Airport	Thiruvananthapuram	Kerala
Raja Bhoj Airport	Bhopal	Madhya Pradesh
Devi Ahilyabai Holkar Airport	Indore	Madhya Pradesh
Chhatrapati Shivaji International Airport	Mumbai	Maharashtra

Dr. Babasaheb Ambedkar International Airport	Nagpur	Maharashtra
Pune Airport	Pune	Maharashtra
Zaruki International Airport	Shillong	Meghalaya
Jaipur International Airport	Jaipur	Rajasthan
Chennai International Airport	Chennai	Tamil Nadu
Civil Aerodrome	Coimbatore	Tamil Nadu
Tiruchirapalli International Airport	Tiruchirappalli	Tamil Nadu
Chaudhary Charan Singh Airport	Lucknow	Uttar Pradesh
Lal Bahadur Shastri International Airport	Varanasi	Uttar Pradesh
Netaji Subhash Chandra Bose International Airport	Kolkata	West Bengal

الإتصالات

- **تعتبر الهند حاليا ثانى أكبر سوق للإتصالات فى العالم من حيث الحجم وثالث أكبر سوق من حيث عدد مستخدمى الإنترنت، وبلغ متوسط النمو السنوى فى عدد مشتركى التليفون حوالى ١٩.٢٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥، وارتفع معدل الكثافة فى مستخدمى التليفون من حوالى ١٨.٣ فى عام ٢٠٠٧ إلى حوالى ٧٩.٦٧٪ فى عام 2016 (خط لكل ١٠٠ فرد)، ويوضح الشكل الاتي تطور معدل النمو فى مشتركى التليفون خلال الفترة ٢٠٠٧-2016.**

شكل تطور معدل النمو فى مشتركى التليفون خلال الفترة ٢٠٠٧-

2016

- بلغت شريحة مستخدمى التليفونات الخلوية حوالى فى عام ٢٠١٥ حوالى ٩٧.٣٦٪ من إجمالى عدد المشتركين البالغ ١٠٠٢ مليون مشترك، وبلغت نسبة المشتركين فى المدن حوالى ٥٥.٧٦٪ من إجمالى المشتركين مقارنة بحوالى ٤٤.٢٤٪ فى المناطق الريفية، ويوضح الشكل الاتي توزيع المشتركين بين المدن والمناطق الريفية.

شكل توزيع المشتركين بين المدن والمناطق الريفية فى 2016

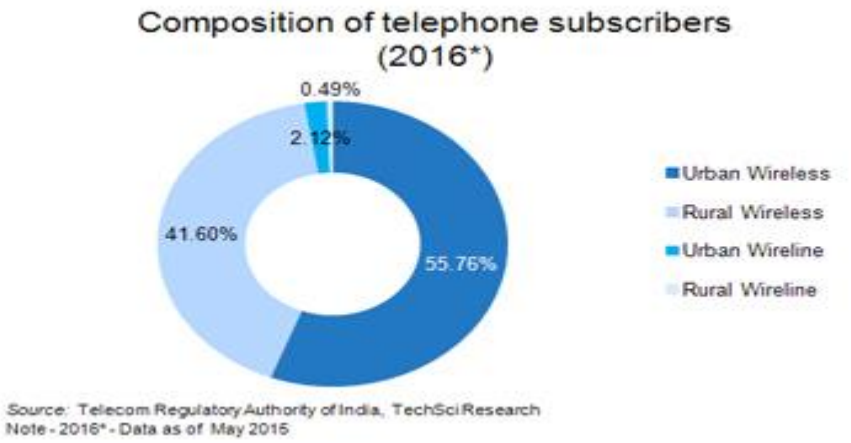

البث الإذاعي و التليفزيوني

- يوجد بالهند حاليا ٣٥٠ شبكة بث اذاعى وتليفزيونى تبث محتواها من خلال ٧٨٠ قناه تعمل حاليا إضافة الى ٤٥ قناه جديدة تم منحها التراخيص الحكومية مؤخرا ليصبح إجمالي القنوات ٨٢٥ قناه.
- يتوقع الخبراء – طبقا للدراسة التى أعدها بيت الخبرة العالمى PWC – أن ايرادات الإعلانات سوف تنمو بمعدل ١٣٪ سنويا فى المتوسط.
- استحوذ الإعلام المرئى والمطبوع (التليفزيون والمطبوعات) حوالى ٧٢٪ من حجم السوق ، ومن المتوقع أن يظل الشريحة الأكبر أيضا فى عام ٢٠١٨ – طبقا لتقديرات الدراسة – ، ومن المتوقع أن ينمو الإعلام الرقمى بوتيرة أكبر (٢٧.٧٪ سنويا) ليصل نصيبه من السوق إلى ٨.٣٪ فى عام ٢٠١٨ مقارنة بحوالى ٤.٢٪ فى عام ٢٠١٤ ، كما يتوقع أن ينمو الإعلام المسموع (الراديو) بحوالى ١٦.٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨ طبقا لتقديرات الدراسة ، ويوضح الشكل الاتي شرائح الإعلام المختلفة ونصيب كل منها فى عام ٢٠١٤ والتغير المتوقع فى عام ٢٠١٩.

شكل يوضح شرائح الإعلام المختلفة

ونصيب كل منها فى عام ٢٠١٤ والتغير المتوقع فى عام ٢٠١٩

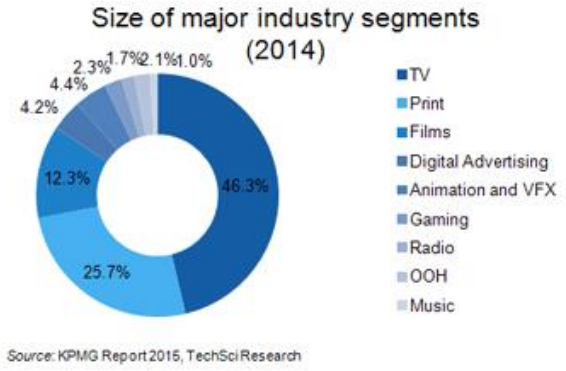

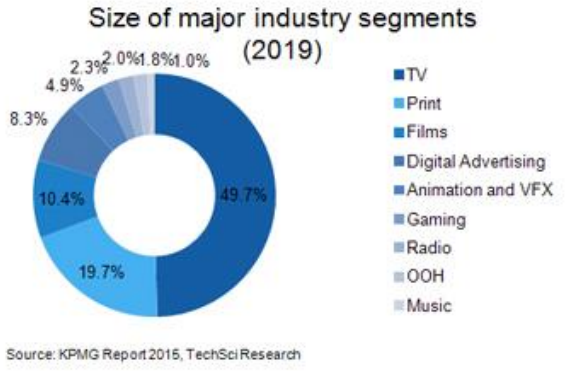

٣. قواعد السفر و الزيارة و الإقامة في الدولة

قواعد الزيارة	يتعين الحصول على سمة الدخول (تأشيرة) قبل الوصول للأراضى الهندية عدا مواطنين دول بوتان ونيبال ويسمح لمواطنين جمهورية المالديف بالدخول دون تأشيرة لفترة لا تتعدى ٩٠ يوما بدءا من تاريخ الوصول ، ونوعية سمات الدخول إما لمرة واحدة Single Entry أو لمرات متعددة Multiple Entry ويمكن تقسيم سمات الدخول حسب الغرض من الزيارة مثل السياحة ، الدراسة ، لرجال الأعمال ، للعمل ، الترانزيت ، لمهمة رسمية .
الإقامه	يوجد العديد من الفنادق ذات المستويات المختلفة فى كافة أنحاء الهند. ويتراوح سعر الغرفة فى فندق الخمسة نجوم ما بين ١٥٠ – ٢٤٥ دولار شاملة الإفطار والغرفة المزدوجة ١٧٥ – ٢٧٠ دولار بخلاف ٢٠٪ ضرائب. ويتراوح سعر الغرفة المفردة فى فندق الأربعة نجوم بين ٦٥ – ١١٠ دولار شاملة الإفطار والمزدوجة ٧٥ – ١٢٠ دولار بخلاف ٢٠٪ ضرائب. ويبلغ سعر الغرفة المفردة فى فندق الثلاث نجوم بين ٤٠ – ٥٠ دولار شاملة الإفطار بخلاف ١٠٪ ضرائب.
النقل الجوى للأشخاص	توجد اربعة رحلات مباشرة أسبوعيا بين مصر (القاهرة) والهند (مومباى) على الشركة الوطنية مصر للطيران ، ومن المخطط تسيير رحلات مباشرة بين مدينتى القاهرة ودلهى، ويمكن للركاب المواصلين رحلاتهم داخل الهند استخدام شركة الطيرن الوطنية الهندية India

Air والتى انضمت الى تحالف ستار فى يوليو ٢٠١٤ مما ادى الى تنسيق جداول الرحلات والأسعار مع باقى أعضاء التحالف ومن بينهم مصر للطيران.

توجد رحلات منتظمة غير مباشرة طوال الأسبوع بين القاهرة ونيودلهى من خلال عدد من خطوط الطيران الأجنبية منها: الكويتية، الإماراتية، الخطوط الجوية الهندية، السعودية، طيران أبو ظبى، والبحرينية.

النقل البحرى للبضائع

- يتم جزء كبير من الشحن البحرى على خط النقل البحرى بين مينائى الإسكندرية ومومباى ثم مع باقى موانئ الشحن على الساحل الغربى للهند وأهمها : ميناء كاندلا، مانجلور الجديد.
- تختلف تكاليف الشحن تبعاً لنوع البضائع والكمية ، ويبلغ متوسط تكلفة شحن الكونتينر سعة ٢٠ قدم حوالى ١١٠٠ دولار بين مينائى مومباى والإسكندرية ويستغرق النقل البحرى حوالى ٣ أسابيع ، بينما يبلغ متوسط تكلفة النقل البرى للكونتينر من مومباى حتى نيودلهى حوالى 32 ألف روبية (مايعادل ٥٠٠ دولار).
- تبلغ التكلفة التقديرية للشحن البحرى للبضائع الكبيرة الحجم Commodities Bulk حوالى ١٦ – ٢٠ دولار للطن (بحد أدنى ١٥٠٠٠ طن) وتستغرق الرحلة حوالى ثلاثة أسابيع.

٤. النظام السياسي في الهند

الإسم الرسمى	جمهورية الهند
العاصمة	نيودلهى
أهم المدن التجارية	نيودلهى – مومباى – تشينناى (مدراس) – بنجالور – كلكتا – حيدر أباد – أحمد أباد.
التقسيم الإدارى	تنقسم الهند الى ٢٩ ولاية و٧ أقاليم اتحادية
نظام الحكم	جمهورية إشتراكية ديمقراطية تعمل بنظام الحكم البرلمانى وتشكل الحكومة بمعرفة الحزب الذى يفوز بالأغلبية النسبية فى الانتخابات العامة وقد فاز حزب بهارتيا جاناتا (BJP) المعروف بميوله اليمينية بتشكيل الحكومة الحالية، ويتمتع رئيس الوزراء باختصاصات السلطة التنفيذية للدولة فى حين يبقى رئيس الجمهورية رئيسا للدولة دون صلاحيات السلطة التنفيذية . وتتسم الهند بالتعددية الحزبية، وتعتبر أحزاب : بهارتيا جاناتا ، والكونجرس ، والشيوعى الماركسى ، وسماتا ، وراشتريا جاناتا ، وسماجوادى من أكبر الأحزاب الهندية.
السلطة التشريعية	تتألف من مجلسى البرلمان وهما : المجلس الأعلى أو

مجلس الولايات Rajya Sabha والمجلس الأدنى أو مجلس الشعب Lok Sabha . وينص الدستور على أن مجلس الولايات يتألف من ٢٥٠ عضوا بينما يتألف مجلس الشعب من ٥٥٢ عضوا.

السلطة القضائية	تعتبر المحكمة العليا الهيكل الأساسى فى النظام القضائى بالهند ويتبعها المحاكم الفرعية الأخرى.
الاستقلال	استقلت الهند عن الاستعمار البريطانى فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧.
الدستور	تم البدء فى تطبيق أحكام الدستور الهندى فى ٢٦ يناير ١٩٥٠.
الأعياد الوطنية	عيد الجمهورية : ٢٦ يناير ، عيد الإستقلال : ١٥ أغسطس ، وعيد ذكرى ميلاد غاندى : ٢ أكتوبر – الأعياد الدينية التي تخص الطوائف الدينية ومنها المسلمين.

٥. ملامح الاقتصاد الهندى

- مقدمة عن مناخ وبرامج الإصلاح الإقتصادى فى الهند

- احتل الإقْتصاد الهندى – طبقا لتقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى ٢٠١٦ – المرتبة السادسة عالميا طبقا لإجمالى الناتج المحلى مقيما بالأسعار الجارية ، وصل حجم الإقتصاد الهندى للعام المالى 2016-2017 حوالى 2.25 ترليون دولار مقارنة بـ٢٠٠١ ترليون فى عام ٢٠١٦-٢٠١٧ وحقق الإقتصاد الهندى معدل نمو ٧.٦٪، فى عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٦.٩٪ فى عام ٢٠١٣.
- تشير الأرقام المنشورة إلى تحسن المؤشرات الكلية للإقتصاد بشكل عام خلال عام ٢٠١٦ بفضل عدة عوامل أهمها الإصلاحات الإقتصادية التى تبنتها الحكومة الجديدة، الإجراءات التى اتخذها البنك المركزى الهندى لضبط السياسة النقدية، وأخيرا التغير الإيجابى فى أسعار السلع الدولية لصالح الهند وخاصة التراجع الكبير فى أسعار البترول.
- تشمل الأنشطة الإقتصادية التى شهدت نموا ملحوظا خلال العام المالى ٢٠١٦-٢٠١٧ قطاعات التمويل والتأمين والتطوير العقارى (١١.٥٪) ، وقطاعات التجارة والفنادق والنقل والإتصالات (١٠.٧٪) ، لتعكس التطور الإيجابى الذى حدث فى مناخ الإستثمار خلال الآونة الأخيرة.
- وفي المقابل انعكست بعض القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الهندية في نوفمبر عام ٢٠١٦ سلبا علي التوقعات الخاصة بنمو الاقتصاد

الهندي وعلي رأسها قرار الغاء التعامل بالعملات الهندية فئات ٥٠٠ و ١٠٠٠ روبية واحلالها بالعملات فئات ٥٠٠ (جديدة) و ٢٠٠٠ روبية و المعروف بعملية الـ Demonetization بهدف القضاء علي ظاهرة الفساد و"الأموال السوداء " تلك المستخدمة في الأنشطة غير المشروعة وأيضا دعم مبادرة الحكومة الهندية Digital India لتحويل الهند من طرق الدفع النقدي، الي الدفع الاليكتروني.

- طبقا للتقارير الاقتصادية، فقد أدي قرار الحكومة المشار اليه الي عرقلة الاقتصاد الهندي الذي كان قد أتخذ وتيرة متسارعة نحو مزيد من النمو الاقتصادي والذي كان متوقعا له نسبة نمو ٨٪ خلال عام ٢٠١٧ وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين الهنود خاصة في المناطق الريفية، الا أن التوقعات انخفضت لتصل الي نسبة نحو ٧.٤٪، حيث أن نقص العملات الجديدة أدي لانخفاض الطلب علي السلع والخدمات بالسوق الهندي.
- يتوقع ان تظل الهند الدولة الأسرع نموا مقارنة بدول ال G20 بمعدل نمو متوقع في اجمالي الناتج المحلي ٧.٤٪ خلال العام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، الزيادة في الاستهلاك يتوقع ان يدعمها زيادة في الأجور والمرتبات و المعاشات وزيادة في الإنتاج الزراعي بعد رجوع معدل الامطار الي مستوياتها الطبيعية ، كما يتوقع ان تشهد الاستثمارات نموا نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية وتطبيق الضريبة الموحدة للسلع والخدمات GST .

- أطلقت الحكومة الهندية عدد من المبادرات بهدف تحفيز الإقتصاد وتعميق التصنيع المحلى لخفض فاتورة الإستيراد وخلق فرص عمل، ومن أبرز تلك المبادرات :

- المبادرة التى أطلقتها الحكومة الهندية فى أغسطس ٢٠١٤ تحت شعار" "Make in India تشجيع الشركات الأجنبية على الإستثمار فى الهند ، وتهدف هذه المبادرة الى تطوير قطاع الصناعة وزيادة مساهمته فى الناتج المحلى من حوالى ١٦٪ حاليا إلى ٢٥٪ فى المستقبل ، وتحسين القدرة الشرائية للمستهلك الهندى ، ومن ثم تحفيز الطلب وتعزيز النمو.
- المبادرة التى أطلقتها الحكومة الهندية لتعميق استخدم التكنولوجيا فى الإدارة والتصنيع " Digital India" كرافعة للنمو، وتعمل الحكومة من خلال هذه المبادرة على ثلاثة محاور تشمل تطوير البنية التحتية لقطاع الإتصالات وميكنة الخدمات الحكومية وزيادة الوعى لتوسيع شريحة مستخدمى الإنترنت.
- المبادرة التى أطلقتها الحكومة الهندية رسميا فى يونيه ٢٠١٥ لتحويل ١٠٠ مدينه إلى مدن ذكية " Smart Cities" ، وقامت الحكومة المركزية بالإنتهاء من تحديد المدن التى المستهدفة من هذه المبادرة تمهيد لبدء التطبيق بواسة حكومات الولايات ودعم الحكومة المركزية.
- شجعت تلك المبادرات والسياسات الحكومية الداعمة لها الشركات الأجنبية الى زيادة تواجدها فى السوق الهندى من خلال توسيع الإستثمارت الحالية أو ضخ استثمارات جديدة.
- <u>موافقة البرلمان الهندي بعد حوالي ١٣ سنة علي الضريبة الموحدة علي السلع والخدمات المتبادلة بين الولايات الهندية Goods & Services Tax (GST)</u>:

- استكمل مجلس الضريبة الموحدة علي السلع والخدمات الهندي GST توصياته بشأن القضايا المعلقة والخاصة بتطبيق الضريبة الموحدة على انتقال السلع بين الولايات الهندية ، حيث تقوم كل ولاية حتى الان بفرض ضريبة على انتقال السلع عبر أراضيها بنسب تختلف عن الولاية المجاورة مما يعيق انتقال السلع والخدمات بين الولايات ، وقد فشلت الحكومات المتعاقبة فى توحيد هذه الضريبة منذ طرحها للمناقشة عام ٢٠٠٠، الي أن تم اقرارها أخيرا عام ٢٠١٦ ومن المنتظر بدء تطبيقها اعتبارا من ١ يونيو أو أول يوليو ٢٠١٧ ، ويجري إعداد النظام الاليكتروني الخاص بضريبة السلع والخدمات.

فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الهند خلال الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٦ :

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلى الاجمالى (الاسعار الجارية – مليار دولار)	١.٨	١.٨٦	٢.٠٤٢	٢.٠٩٥	2.230
نمو الناتج المحلى (%)	5.6	6.6	7.2	7.6	7.1
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي –دولار امريكي	1,447.5	1,456.2	1,576.8	1,598.3	1,694
معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	4.3	5.3	5.9	6.3	
الزراعة (%)	18.2	18.3	17.4	17.0	15.1

الصناعة (%)	31.7	30.8	30.0	29.7	31.1
الخدمات (%)	50.0	50.9	52.6	53.2	53.8
صادرات السلع والخدمات (%) الناتج القومي	24.5	25.3	22.9	19.9	12
واردات السلع والخدمات (%) الناتج القومي	31.2	28.3	25.9	22.5	15
الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	٣٩٢.٦	٤٢٧.٢	٤٥٧.٥	٤٧٩.٥	456
تدفقات الاستثمار الاجنبى (مليار دولار)	٢٣.٩	٢٨.١	٣٤.٥	٤٤	53.3
صادرات السلع والخدمات بالمليار دولار امريكي	٤٤٨.٨	٤٧١.٨	٤٦٧.٩	٤١٧.٧	382.2
صادرات السلع –مليار دولار	٢٩٨.٣	٣١٩	٣٢٨.٣	٢٧٢.٣	263.9
واردات السلع والخدمات بالمليار دولار امريكي	٦٤٥.٧	٦٣٣.٨	٦٣٠	٥٦٣	٤٧٩
واردات السلع – مليار دولار	٥٠٠	٤٨٢	٤٧٢	٤٠٩	٣٥٩.٥
سعر صرف الروبية في مقابل الدولار الأمريكي	53.4	58.6	61.0	٦٥.٥	٦٤.٣
اجمالي الاحتياطيات (شاملة الذهب) – مليار دولار	٣٠٠	٢٩٨	٣٢٥	٣٥٣	٣٧٠
اجمالي الاحتياطيات بدون الذهب – مليار دولار	٢٧١	٢٧٦	٣٠٣	٣٣٤	--
معدل البطالة	3.6	4.5	4.9	..	8.4
معدل التضخم	9.3	10.9	6.4	5.9	٣.٦

- **أبرز ملامح الموازنة العامة للهند للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧**

▪ **يبدأ العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فى ١ أبريل ٢٠١٧ وينتهى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ ، وفيما يلى عرض أبرز ملامح الموازنة العامة للهند:**

أولا : بيان مقارنة موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بعام ٢٠١٧/٢٠١٦ :

القيمة : مليار دولار

	البيان		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
١	اجمالي الايرادات الضريبية وغير الضريبية		٢١٣.٩	٢٢٧.٨
٢	ايرادات ضريبية		١٦٣.٦	١٨٤.٤
٣	ايرادات غير ضريبية		٥٠.٣	٤٣.٤
٤	اجمالي متحصلات رأس المال		٨٨.٨	٩٤.٨
5	قروض مستردة		١.٦	١.٧
٦	متحصلات اخري		٦.٨	١٠.٨
٧	قروض		٨٠.٣	٨٢.١
٨	اجمالي المتحصلات (١+٤)		٣٠٢.٧	٣٢٢.٦
9	المصروفات علي البرامج		١٣٠.٧	142
10	علي حساب الايرادات		٩٤.٩	١٠١.٣
١١	علي حساب رأس المال		٣٥.٨	٤٠.٧
١٢	مصروفات اخري		١٧٠	١٨٠.٦
١٣	علي حساب الايرادات		١٦٥.٨	١٧٤.٧
١٤	مدفوعات الفوائد		٧٢.٦	٧٨.٦
١٥	علي حساب رأس المال		٦.٢	٥.٨
١٦	اجمالي المصروفات		٣٠٢.٧	٣٢٢.٦
١٧	المصروفات علي		٢٦٠.٧	٢٧٦

		حساب الايرادات (١٠+١٣)		
	١٨	علي الأصول الرأسمالية	٢٥.٧	٢٩.٣
	١٩	علي حساب رأس المال	٤٢	٤٦.٥
٢٠	عجز الإيرادات (١٧-١)		-٤٦.٨	-٤٨.٢
٢١	العجز المالي [16-(1+5+6)]		-80.3	-82.1

ثانيا: اهم ملامح ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ :

- جاء شعار موازنة هذا العام: TRANSFORM, ENERGISE and CLEAN .INDIA TEC-India
- ركزت الميزانية بوجه عام علي تعزيز البرامج التنموية فيما يتعلق بالمزارعين وسكان الريف – الاقتصاد الرقمي – البنية التحتية – القطاع المالي – توظيف الشباب – الضرائب.
- تم دمج ميزانية السكك الحديدية في ميزانية الاتحاد لهذا العام والتي كان يتم عرضها منفصلة في الميزانيات الماضية.
- بلغ اجمالي الإنفاق الحكومي الهندي خلال الموازنة الحالية قيمة نحو 323 مليار دولار امريكي.

وفيما يلي عرض لاهم ماتضمنته مناقشات إقرار ميزانية الاتحاد لهذا العام :

١- الاقتصاد الرقمي :

- تضمنت ميزانية العام الحالي عدة إجراءات لتعزيز التوجه الهندي نحو الاقتصاد الرقمي مثل اعفاء جمركي علي الات الدفع الاليكترونية (POS (Point of Sale devices و انشاء ١ – ٢ مليون وحدة دفع اليكترونية علي مستوي الهند ، بالإضافة الي اعفاء الحجوزات الاليكترونية من رسوم الخدمات.
- تم إقرار توصية بابرام أي صفقة تزيد عن ما يعادل ٤٤٠٠ دولار بطريقة اليكترونية بدءا من ١ أبريل ٢٠١٧، كما يجري العمل للإسراع باطلاق خدمة Aadhaar للدفع الاليكتروني في

اقرب وقت ممكن (ادماج الرقم القومي في مدفوعات الافراد اليكترونيا لتتم من خلال بصمة الاصبع).

- إطلاق المزيد من تطبيقات المدفوعات الاليكترونية لتعزيز خدمة Aadhaar علي غرار خدمة BHIM "Bharat Interface for Money" التي تم اطلاقها ويستخدمها ما يقرب من ١٢.٥ مليون نسمة حتي الان.
- تستهدف الحكومة الهندية ان يتم اجراء 25 مليار معاملة تجارية اليكترونية بالهند خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ باستخدام طرق الدفع الاليكترونية المختلفة مثل الـ UPI, USSD, Aadhar Pay, IMPS والـ debit cards

- تشجيع بنك تنمية الصناعات الصغيرة الهندي SIDBI علي منح قروض بناء علي مدي تبني الصناعات الصغيرة للطرق الاليكترونية لابرام الصفقات.
- كما تم اقتراح انشاء مجلس وطني لتنظيم المدفوعات الاليكترونية بدلا من المجلس القائم للرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتسوية.

شبكة الالياف الضوئية مشروع Bharati Net :

- يعتبر مشروع شبكة الالياف الضوئية هو العمود الفقري الداعم لمبادرة الحكومة الهندية للتحول الي الاقتصاد الرقمي، حيث تم تخصيص مبلغ ١.٤ مليار دولار لمشروع شبكة Bharat Net للالياف الضوئية في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨.
- تستهدف الحكومة توصيل خدمات الانترنت عبر الالياف الضوئية مع وجود محطات WIFI و Hotspot في الأماكن العامة بمقابل زهيد لعدد ١٥٠ الف من المحليات الهندية.
- كما تم الإعلان عن اطلاق مبادرة 'Digi Gaon' لتوفير الاستشارات الطبية ، الخدمات التعليمية والمهارية اليكترونيا.

٢- البنية التحتية:

(أ) الإسكان منخفض التكاليف:

- تستهدف الحكومة بناء ١٠ مليون وحدة سكنية للفقراء والمهمشين بحلول عام ٢٠١٩ وبناء عليه ، قررت الحكومة اسباغ صفة " مشروعات بنية تحتية " علي قطاع المساكن منخفضة التكاليف بغرض دعم هذا القطاع لصالح الفئات الفقيرة بالهند.

(ب) تم زيادة مخصصات برنامج رئيس الوزراء الهندي للاسكان منخفض التكاليف والمسمي Pradhan Mantri Awas Yojna (PMYA) لتصل الي قيمة نحو ٣.٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٢.٢ مليار دولار في ٢٠١٦/٢٠١٧، كما تم الإعلان عن برنامج تمويلي جديد لاسكان الطبقة المتوسطة بقيمة 150 مليون دولار.

١- النقل والمواصلات:

- تمتلك الهند شبكة طرق تقدر بنحو ٣.٣ مليون كيلومتر وهي اكبر ثاني شبكة طرق علي مستوي العالم، وتستهدف الحكومة الوصول بوتيرة انشاء الطرق الي ٤١ كيلومتر يوميا مقارنة بـ ٢٨ كيلومتر يوميا.
- تم تخصيص قيمة نحو ٣٦ مليار دولار لقطاع النقل بالهند (طرق + سكك حديدية) في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ ، كما تم اقتراح اجراء تعديل في قانون هيئة المطارات الهندية لإتاحة الأراضي غير المستغلة والمملوكة للهيئة للاستثمار في مجال إنشاء المطارات.

(أ) الطرق والطرق السريعة

- تم تخصيص مبلغ ١٠ مليار دولار لتطوير الطرق السريعة الوطنية بالهند مقارنة بقيمة نحو ٨.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦/٢٠١٧.
- تم تخصيص مبلغ ٢.٨ مليار دولار لبرنامج Pradhan Mantri Gram Sadak Yojana والخاص بتوصيل المناطق النائية بالطرق الرئيسية، حيث تستهدف الحكومة تحت هذا البرنامج اسراع عملية انشاء الطرق لتصل الي ١٣٣ كيلومترا من الطرق يوميا خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨ في المناطق الريفية في مقابل ٧٣ كيلومترا من الطرق يوميا في الفترة ٢٠١١-١٤ بالإضافة الي تخصيص ٣.٩ مليار دولار للطرق الريفية في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ٢.٨ مليار دولار في ٢٠١٦/٢٠١٧.
- تم اصدار قانون جديد لقواعد انشاء وصيانة خطوط المترو يستهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.
- تم تحديد مسافة ٢٠٠٠ كم من الطرق الساحلية لأعمال البناء والتطوير خلال عام ٢٠١٧، كما تم تحديد عدد من المطارات لاستهدافها في اطار خطة الانشاء والصيانة بنظام المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص PPP .

(ب) <u>السكك الحديدية :</u>

- بلغت ميزانية السكك الحديدية الهندية لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ قيمة نحو ١٩ مليار دولار ساهمت حكومة الاتحاد فيها بمبلغ ٨.١ مليار دولار مخصصة لدعم رأس المال وأوجه الإنفاق التنموي، حيث تم الإعلان عن زيادة بنسبة ٢٢٪ في ميزانية السكك الحديدية في موازنة العام الحالي.
- تستهدف الحكومة بناء ٣٥٠٠ كيلومترا من خطوط السكك الحديدية خلال ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٣٠٠ كيلومتر في ٢٠١٦/٢٠١٧.
- تقرر إنشاء صندوق تمويلي لسلامة السكك الحديدية بقيمة ١ مليار دولار على مدى ٥ سنوات.
- كما تقرر قيام هيئة السكك الحديدية الهندية بتقديم خدمات توصيل البضائع بنظام End to End بهدف زيادة الإيرادات التي شهدت انخفاضا خلال العام الماضي.

- تم الإعلان عن نية الحكومة اصدار سياسة جديدة فيما يتعلق بإدارة خطوط المترو تستهدف خلق المزيد من فرص العمل للشباب.
- تقرر تطوير عدد ٥٠٠ محطة سكة حديد بتجهيزات خاصة بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

٢- <u>القطاع الزراعي و التنمية الريفية:</u>

- تستهدف الحكومة زيادة مستوي الائتمان الزراعي الي ١٤٨ مليار دولار، بهدف تحقيق التزام الحكومة بمضاعفة دخل المزارعين خلال ٥ سنوات.
- تستهدف الحكومة توفير خط تمويلي للقطاعات الريفية والزراعية والقطاعات التابعة لها بقيمة نحو ٢٧.٧ مليار دولار بزيادة نسبتها ٢٤٪ مقارنة بالعام الماضي، حيث تستهدف الحكومة الوصول الي معدل نمو في قطاع الزراعة بنحو ٤.١٪.
- تقوم الحكومة بتوفير قروض ميسرة بقيمة ٤٥٠٠ دولار للمزارعين بفائدة مدعمة ٧٪ سنويا، ويتم خصم ٣٪ من الفائدة عن قيام المزارعين بالسداد السريع للقرض، مع منح فترة سماح من الفوائد لمدة ٦٠ يوما على القروض الممنوحة من الجمعيات التعاونية.
- خصصت الحكومة مبلغ ١.٩ مليار دولار لبرنامج 'Pradhan Mantri Fasal Bima Yojana' لتأمين المحاصيل الجديدة، كما تم زيادة نسبة التغطية التأمينية لـ ٤٠٪ من المساحة المنزرعة في ٢٠١٧/٢٠١٨ ، مع إمكانية زيادة في ٢٠١٨/٢٠١٩ لـ ٥٠٪ من المساحة المنزرعة.
- تقرر انشاء صندوق للري المصغر Micro Irrigation برأس مال مبدئي قيمته ٧٥٠ مليون دولار، كما تقرر انشاء صندوق لصناعة الالبان بقيمة ١.٢ مليار دولار علي مدار ٣ سنوات.
- استهداف وصول الكهرباء الي ١٠٠٪ من القري الريفية بحلول مايو ٢٠١٩.
- زيادة المخصصات لبرنامج المهاتما غاندي لضمان التوظيف الريفي MNREGA لتصل إلى قيمة٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٥.٦ مليار دولار خلال العام الماضي وهو أعلى مبلغ مخصص من أي وقت مضى لهذا البرنامج.

- من المتوقع ان تدعم الزيادة الجديدة في المخصصات مشاركة النساء بالريف بنسبة تتراوح بين ٤٥٪ إلى ٥٥٪، بالإضافة الي توفير فرص عمل للشباب في قطاعات السكك الحديدية – المترو – قطاع الغزل والنسيج – السياحة.

٣- القطاع المالي :

- تقرر الغاء مجلس الترويج للاستثمارات الأجنبية والتركيز علي اصدار التشريعات التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات للهند.
- انشاء آلية لتبسيط الترتيبات المؤسسية لتسوية المنازعات في عقود البنية التحتية
- وضع آلية وإجراءات منقحة لضمان فاعلية وقت الإدراج في أسواق الأوراق المالية.
- إدراج أسهم السكك الحديدية مثل IRCTC، IRFC وIRCON في البورصات الهندية.
- اقتراح لإنشاء كيان للقطاع العام متكامل في مجال النفط قادر على الاشراف علي أداء شركات النفط والغاز الدولية والمحلية الخاصة.

٥- الضرائب :

١- ضرائب الدخل علي الافراد:

- خفضت الحكومة نسبة ضريبة الدخل على الشريحة الضرائبية من ٣٧٠٠ دولار – ٧٤٠٠ دولار لتصل الي ٥٪ مقارنة بنسبة ١٠٪ .
- فرض رسم إضافي بنسبة ١٠٪ علي الدخول السنوية مابين مايعادل ٧٤٠٠٠ دولار – ١٤٧٠٠٠ دولار، بالإضافة الي فرض رسم إضافي نسبته ١٥٪ علي الدخول الاعلي من مايعادل قيمة ١٤٧٠٠٠ دولار.

Total income	Proposed tax rate* (AY 2018-19)	Existing tax rate* (AY 17-18)
Up to INR 250,000**	Nil	Nil
INR 250,001 to INR 500,000	5%	10%
INR 500,001 to INR 1,000,000	20%	20%
Above INR 1,000,000	30%	30%

** Education cess and surcharge as applicable*

***Basic exemption limit for resident individuals above 60 years but less than 80 years of age at any time during the FY is INR 300,000 and for resident individuals 80 years of age or more is INR 500,000 (unchanged).*

Surcharge

A surcharge of 10% on tax payable is proposed for individuals having an income of INR 50 lakhs to INR 1 crore.

٢- الضرائب علي الشركات:

(ت) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ معدل دوران رأس مالها قيمة ٧.٣ مليون دولار فقط تم تخفيض الضريبة لتصل الي ٢٥٪ بدلا من ٣٠٪.

(ث) تتمتع الشركات التي تأسست بعد ٣١ مارس ٢٠١٦ بإعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات خلال السنوات السبع الأولى من تأسيسها.

(ج)تعهدت الحكومة بتطبيق إصلاحات في القوانين الضريبية بما فيها قوانين المراجعة وتسجيل المعاملات والخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

Foreign company

Corporate tax rates remain unchanged at 40% (plus applicable surcharge and education cess). Effective tax rates remain unchanged as under.

Particulars	Taxable income ≤ INR 10 million	INR 10 million < taxable income ≤ INR 100 million	Taxable income > INR 100 million
Corporate tax	40.00%	40.00%	40.00%
Surcharge	-	2.00%	5.00%
Corporate tax + surcharge	40.00%	40.80%	42.00%
Education cess thereon	3.00%	3.00%	3.00%
Effective tax rate	41.20%	42.02%	43.26%

For a domestic company having total turnover/ gross receipts in the previous year (2015-16) not exceeding INR 500 million:

Particulars	Taxable income ≤ INR 10 million	INR 10 million < taxable income ≤ INR 100 million	Taxable income > INR 100 million
Corporate tax	25.00%	25.00%	25.00%
Surcharge	-	7.00%	12.00%
Corporate tax + surcharge	25.00%	26.75%	28.00%
Education cess thereon	3.00%	3.00%	3.00%
Effective tax rate	25.75%	27.55%	28.84%

٦- الطاقة

- اقترحت الحكومة انشاء احتياطي استراتيجي من النفط الخام في منطقتي أوديشا وراجستان الهنديتين.
- خصصت الحكومة نحو ٧١٤ مليون دولار لقطاع الكهرباء في السنة المالية ٢٠١٧-١٨.

تعقيب المكتب على الموازنة العامة :

✓ **أبرز ما يميز موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ ما يلي:**

- **مراعاة البعد الاجتماعي عن طريق توجيه عدد من البرامج التنموية للطبقات المتوسطة والفقيرة الهندية والتركيز على التنمية الريفية والعمرانية بالتوازي مع السياسة الاقتصادية التحررية التي تتبناها الحكومة الهندية الحالية بوجه عام والتي انعكست في ارقام الموازنة، مع الاستمرار في تنفيذ مبادرة Make In India.**
- **قرار الغاء مجلس الترويج للاستثمارات الأجنبية و التركيز علي اصدار التشريعات التي من شأنها تحسين مناخ الاعمال بالهند و جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد.**
- **التركيز علي مشروعات البنية التحتية بوجه عام واطلاق برنامج لتطوير البنية التحتية التجارية بهدف تسهيل التصدير في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ .**
- **إصرار الحكومة الهندية الحالية علي تحويل الهند الي اقتصاد رقمي قائم علي المعاملات الاليكترونية في جميع مناحي الحياة في اطار مبادرة Digital India .**

✓ **وفي المقابل :**

تظل المؤثرات الخارجية والتقلبات الاقتصادية الدولية عاملا مؤثرا علي مدي نجاح او فشل تطبيق الميزانية الهندية و التي يتمثل أهمها في حالة عدم التيقن التي يعيشها العالم في الوقت الراهن نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي حدثت خلال العام الماضي، إضافة الي اعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن نيته لزيادة أسعار الفائدة في عام ٢٠١٧، الامر الذي من شأنه التأثير سلبا علي تدفقات رأس المال الأجنبية وزيادة معدلات خروج الاستثمارات من الاقتصادات الناشئة وعلي رأسها الهند ،وكذلك الغموض الذي يحيط بتوجهات أسعار عدد من السلع الأساسية مثل النفط الخام وأيضا الاتجاه العالمي نحو سياسات تجارية حمائية علي حساب العولمة وتحرير التجارة في السلع والخدمات وحرية انتقال الافراد.

✓ **اما داخليا:**

فان تنفيذ مشروعات الموازنة بالشكل الأمثل قد يلقي عقبات فيما يتعلق بضعف البنية التحتية بالهند ، بالإضافة الي تفشي البيروقراطية وتضاد السياسات أحيانا بين الحكومة المركزية فى نيودلهى وحكومات الولايات الهندية .

النظام البنكي فى الهند

- تخضع جميع البنوك الهندية بكافة أنواعها لرقابة مركزية من بنك الإحتياط الهندى (البنك المركزى) الذى يدير السياسة النقدية للحكومة الهندية وتسيطر بنوك القطاع العام على معظم نشاط القطاع المصرفى وقد برز مؤخرا إنتشار الخدمات المصرفية الشخصية Retail Banking وخاصة القروض العقارية ، ويمكن تصنيف البنوك الهندية وفقا للقطاعات النوعية الأربعة التالية:

بنوك القطاع العام تشمل بنك الإحتياطيات الهندى RBI (البنك المركزى) – State bank of India (٧ فروع) – بنوك تم تأميمها (٢٠ بنك) – بنوك ريفية إقليمية تمول من بنوك القطاع العام (١٩٦ بنك).

بنوك القطاع الخاص تضم ٣١ بنك هندى – البنوك الأجنبية (٤٢ بنك لهم أكثر من ١٥٠ فرع بالهند) – البنوك التعاونية المسجلة بالبنك المركزى (٦٧ بنك) – البنوك الخاصة غير المسجلة.

بنوك القطاع التعاونى تضم البنوك التعاونية بالولايات (١٦ بنك) ، البنوك التعاونية بالعاصمة (أكثر من ٣٥٠ بنك) – جمعيات الائتمان الزراعى وبنوك تنمية واستصلاح الأراضى (٢٠ بنك) – البنوك الحضرية التعاونية (٥١ بنك).

بنوك التنمية تضم شركة التمويل الصناعى الهندية IFCI – بنك التنمية الصناعية الهندى IDBI – شركة الائتمان الصناعى والاستثمار الهندية ICICI –

بنك الاستثمار الصناعى الهندى IIBI – بنك تنمية الصناعات الصغيرة الهندى SIDBI – البنك القومى للزراعة والتنمية الريفية NABARD – بنك التصدير والاستيراد الهندى EXIM Bank of India.

برامج و خطط الإصلاح الاقتصادي في الهند

- تم تصنيف الهند مؤخرا من قبل بعض المؤسسات الدولية كثالث مقصد للإستثمار على مستوى العالم بفضل السوق الكبير والتطوير المستمر لسياسات الإستثمار منذ أن بدأت عملية الإصلاح الإقتصادى فى عام1991 .
- أدخلت الحكومة الحالية بعض التعديلات على سياسات الإستثمار لتشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية والوطنية خاصة فيما يتعلق بحدود الملكية الأجنبية وقصر قطاعات معينة على الإستثمار المحلى وإجراءات الموافقات والتراخيص للمشروعات حيث تم رفع الحد الأقصى فى بعض القطاعات مثل قطاع الخدمات الصحية وقطاع الإتصالات وقطاع السكك الحديدية (١٠٠٪) والتأمين والصناعات العسكرية (من ٢٦٪ إلى ٤٩٪).
- تعمل الحكومة الهندية علي تبني مبادرات جديدة لتسهيل الإستثمار وتشجيع الإبتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية وتطوير البنية الأساسية لقطاع الصناعة.

٦. القطاعات الرئيسية فى الإقتصاد الهندى

يتسم الإقتصاد الهندى بتنوع الأنشطة الإقتصادية بين الزراعة والصناعة والخدمات ، ويمثل قطاع الزراعة ١٧٪ والصناعة ٢٩.٧٪ بينما يبلغ نصيب الخدمات حوالى ٥٣.٢٪ من

النـــاتج القـــومي الإجمـــالي للعـــام المـــالى ٢٠١٥/٢٠١٦، وفيمـــا يلـــى لمحـــة عـــن بعـــض القطاعات:

١. قطـــــاع الزراعة

- يشكل قطاع الزراعة حوالى ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى للهند وتشكل الصناعات الغذائية المرتبطة بالمنتجات الزراعية ١٤٪ من قطاع الصناعة فى الهند، و يعد قطاع الزراعة فى الهند أكبر قطاعات الاقتصاد استيعابا للعمالة المحلية حيث يبلغ إجمالى المشتغلين بالزراعة والأنشطة الملحقة بها حوالى ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان ، ومن ثم فإن الحكومة الهندية تولى اهتماما كبيرا بهذا القطاع حماية لقطاع عريض من الشعب من خلال توظيف السياسات الحكومية بما فيها السياسة التجارية لحماية قطاع الزراعة.
- تمتلك الهند مقومات كبيرة للإنتاج الزراعى حيث يتوفر لديها ٤٦-٦٠ نوع من التربة إضافة إلى ٢٠ منطقة مناخية على مدار العام، وتمثل نسبة الأراضى الصالحة للزراعة من إجمالى مساحة الهند حوالى ٥١٪ مقارنة بالمتوسط العالمى الذى يبلغ حوالى ١١٪. وبفضل تلك المقومات الطبيعية التى تتمتع بها الهند، وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية العالمية، تأتى الهند المرتبة الثانية عالميا فى حجم الإنتاج الزراعى وتحتل الصدارة فى إنتاج العديد من المنتجات الزراعية ومنها الحبوب والبقوليات والخضروات والفاكهة والشاى والتبغ والتوابل.
- حققت الهند إكتفاء ذاتيا فى كثير من المحاصيل ويوجد لديها فائض للتصدير يشمل القمح والذرة والأرز والبقوليات والشاى والكاجو والتبغ والتوابل والخضروات والفاكهة، وتستخدم الهند التعريفة الجمركية التى يبلغ متوسطها حوالى ٣٠٪ على الواردات

من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية باستثناء بعض المنتجات مثل الزيوت فضلا عن القيود الغير جمركية المتمثلة فى اشتراطات الحجر الزراعى والصحة.

- تشمل أهم المحاصيل الزراعية الأرز والقمح والتبغ والذرة وقصب السكر وجوز الهند والقطن والجوت والمطاط.

قطاع الطاقة :

- يعد قطاع الطاقة أحد أهم القطاعات الحيوية المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة فى الهند، ويتميز قطاع الطاقة فى الهند بتنوع المصادر حيث يضم البترول والغاز والفحم ومساقط المياه والطاقة النووية والرياح والطاقة الشمسية والمخلفات ، ومع التزايد المستمر فى الطلب على الكهرباء تعى الحكومة الهندية أهمية التوسع فى انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء خلال السنوات القادمة لمقابلة هذا الطلب ولتحقيق أهداف التنمية المنشودة ، وفيما يلى عرض موجز لملامح قطاع الطاقة فى الهند:

الكهرباء

- تشير الإحصاءات الرسمية الى أن اجمالى الطاقة المولدة من المصادر المختلفة بالهند تبلغ نحو ٢٧٢.٥ جيجاوات وتنمو بمعدل نمو سنوى فى المتوسط بنسبة ٧.٩٤٪، وقاد قطاع الطاقة خلال تلك الفترة التوسع فى محطات توليد الكهرباء التى تعمل بالوقود الأحفورى والمسئولة عن اضافة مائة الف ميجاوات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، تلاها قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة بإضافة ٢٥٠٠٠ ميجاوات خلال نفس الفترة والذى نما بمعدل سنوى فى المتوسط بنسبة ١٧.٨٪ خلال نفس الفترة ، وبلغت الطاقة الإنتاجية للمحطات العاملة بالبترول والغاز والفحم حوالى ١٨٩.٣ جيجاوات ، ومحطات مساقط المياه حوالى ٤١.٦ جيجاوات ، ومحطات الطاقة الجديدة والمتجددة حوالى ٣٥.٨ جيجاوات، وأخيرا محطات الطاقة النووية

حوالى ٥.٨ جيجاوات.

- وفيما يلي معدل النمو السنوي لمصادر الطاقة المتنوعة في الإنتاج الهندي من الطاقة:

YEAR	GROWTH IN CONVENTIONAL GENERATION (%)	GROWTH IN RENEWABLE GENERATION (%)	GROWTH IN TOTAL GENERATION (%)
2008-09	2.7	-	-
2009-10	6.6	-	-
2010-11	5.56	-	-
2011-12	8.11	-	-
2012-13	4.01	-	-
2013-14	6.04	-	-
2014-15	8.43	-	-
2015-16	5.64	6.47	5.69
2016-17	5.15	30.24	6.61

*Upto December 2016

- يتميز مزيج الطاقة الهندى بالتنوع فى المصادر مع استحواذ محطات الفحم على النصيب الأكبر بنسبة ٦٠.٣٧٪ نظرا لوفرة المخزون الهندى وانخفاض التكلفة، ومحطات المياه ١٥.٨٠٪، ومحطات الغاز ٨.٨٨٪، والمحطات النووية ٢.٢٣٪، ومحطات الديزل ٠.٤٦٪ ، بينما يبلغ نصيب الطاقة الجديدة والمتجددة ١٢.٢٥٪
- تبنت الحكومة الهندية الحالية هدف طموح لإضافة ١٠٠٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية و ٦٠٠٠٠ ميجاوات من طاقة الرياح بحلول عام ٢٠٢٢ لإجمالى مزيج الطاقة الحالى البالغ ٢٧٢.٥ جيجاوات ، وتعى الحكومة التحديات المرتبطة بتحقيق

هذا الهدف ومنها اتاحة وتخصيص الأراضى وادارة شبكات التغذية والتوزيع وتوفير التمويل وتوفير مراكز الجودة والإعتماد اضافة الى حزمة التشريعات التى تعمل عليها الحكومة الحالية لدعم وتسهيل العمل فى القطاع.

- تمثل قضية تأمين مصادر الطاقة أحد الشواغل الهامة للهند نظرا لتزايد احتياجاتها من الطاقة نتيجة زيادة عدد السكان والنشاط الإقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة مما يضع أمامها عدة خيارات بين التوسع في الإنتاج المحلي وبين زيادة وارداتها من الخارج .

البترول

- يبلغ الإنتاج المحلى للهند من البترول حوالى ٨٥٨ ألف برميل يوميا يمثل أقل من ٢٥٪ من استهلاك الهند والمقدر بحوالى ٣٤٧٣ ألف برميل يوميا مما يخلق فجوة كبيرة يتم سدها من خلال الاستيراد، ونتيجة لذلك فقد زاد حجم واردات الهند من الزيت الخام لأكثر من ٧٥٪ من إجمالى احتياجاتها، ويجعل ذلك من الهند رابع أكبر مستهلك للبترول فى العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.
- يسيطر القطاع العام الهندى على إنتاج وتكرير وتوزيع البترول والغاز فى البلاد منذ الاستقلال وحتى الآن . وتقوم شركة Oil and Natural Gas Corp. Ltd. باحتكار إنتاج البترول الخام والغاز ، كما تحتكر شركة Gas Authority of India Ltd. تسويق وتوزيع الغاز ، وتسيطر الشركات الحكومية على نسبة قدرها ٩٠٪ من صناعة تكرير البترول فى الهند.ويتوقع أن تصل نسبة الشركات الحكومية إلى ٧٢٪ مقابل ٢٨٪ للقطاع الخاص بنهاية الخطة الخمسية رقم ١٢ (٢٠١٢-٢٠١٧) نتيجة لاتجاه الحكومة لبيع حصة من الشركات الحكومية فى إطار

الإجراءات الرامية لتمويل عجز الموازنة وتشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص.

الغاز الطبيعى

- يمثل الغاز الطبيعى حوالى ١٠٪ من سلة الطاقة فى الهند والذى يقل عن المتوسط العالمى المقدر بـ٢٣.٧٪، وتخطط الهند لزيادة مساهمة الغاز الطبيعى فى سلة الطاقة إلى ٢٠٪ بحلول ٢٠٢٥ طبقا لتقديرات وزارة البترول والغاز الهندية . ومن المتوقع أن يتم تلبية الطلب المتزايد من الغاز الطبيعى من خلال تنمية الإنتاج المحلى وزيادة الواردات.

٢. قطـــــاع التعدين

- تمتلك الهند ثروة غير مستغلة من المعادن الرئيسية مثل خام الحديد ، البوكسيت ، الجبس ، الدولميت ، الحجر الجيرى ، الميكا ، الكروم ، المنجنيز ، الزنك.
- يستحوذ القطاع الخاص على حوالى ٧٤.٥ %من إجمالى الانتاج فى القطاع والبالغ قيمته (بدون المعادن النووية) طبقا لتقديرات ٢٠١١ حوالى ٢٠٠٦ مليار روبية (ما يعادل ٣٨.٥ مليار دولار) بنمو سنوى قدره ١١ % عن العام السابق .
- يبلغ عدد المناجم فى الهند حوالى ٢٦٢٨ منجم منها ٥٧٤ منجماً لاستخراج الفحم ، ٦٠٨ للخامات المعدنية ، ١٤٤٦ للخامات غير المعدنية .
- تتمتع الهند باحتياطيات عالية من خام الحديد والبوكسيت والفحم ويأتى ترتيبها ضمن أكبر ١٠ دول على مستوى العالم فى هذه الخامات ففى عام ٢٠١٠ احتلت الهند المرتبة الثانية عالمياً فى انتاج خام البايرايت و الكروم و التلك ، والمركز الثالث فى استخراج الفحم والمركز الرابع فى انتاج خام الحديد ، الكيانيت ، والمركز الخامس فى انتاج خام المنجنيز ومكورات الحديد والزنك والمركز السادس فى انتاج البوكسيت ، والمركز الثامن فى انتاج الالومنيوم والمركز العاشر فى انتاج

الماغنسيوم .

- **٣. قطـــــاع الصناعة**
  - تعد الهند إحدى أبرز الأسواق الناشئة كمركز للتصنيع العالمي حيث تمتلك كل الإمكانات المطلوبة فى عملية الانتاج أو إدارة راس المال ، ويرجع ذلك إلى تاريخها الطويل فى مجال التصنيع ونظام التعليم العالي المتبع فيها حيث استقطبت السوق الهندية عدد كبير من الشركات الدولية من مختلف الصناعات وذلك لكبر حجم السوق الهندية وتوفر القوى العاملة الماهرة مما يجعلها إحدى قوى التصنيع العالمية .

- **٤. قطـــــاع الخدمات**
  - يأتى قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات المصاحبة للنمو السريع للاقتصاد الهندي، ويلعب هذا القطاع دورا محوريا فى الاقتصاد الهندى على نحو متزايد حيث سجل حوالى ٥٣ % من متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ، وتمثل مجالات التجارة والفنادق والنقل والاتصالات والتمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أهم مكونات هذا القطاع. وتشير المؤشرات الرئيسية إلى أنه من المرجح استمرار النمو فى نشاط الخدمات لكن بنسب أقل من السنوات السابقة وتظل هذا النسب عالية مقارنة بقطاعى الزراعة والصناعة بالرغم من التراجع الطفيف فى النمو.
  - اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات ضمن خطة الإصلاحات الاقتصادية لتحفيز التركيز قطاع الخدمات أهمها رفع الحد الأقصى للملكية الأجنبية فى بعض القطاعات مثل قطاع الخدمات الصحية وقطاع الإتصالات وقطاع السكك الحديدية (١٠٠٪) والتأمين والصناعات العسكرية (من ٢٦٪ إلى ٤٩٪) ، وكذا السماح لخطوط الطيران الأجنبية بامتلاك استثمارات لا تتعدى ٤٩٪ من خطوط الطيران الهندية ،

والسماح ببعض أشكال البث التليفزيوني لرؤوس الأموال الأجنبية وغيرها. وتأمل الحكومة الهندية أن يكون ذلك نقطة تحول للاقتصاد.

- كما تضغط الحكومة الهندية لادراج مسودة اتفاق لتسهيل التجارة في الخدمات علي اجندة منظمة التجارة العالمية، علي غرار اتفاق تسهيل التجارة في السلع، مما يعكس أهمية هذا القطاع بالنسبة لها.

السياحة

- يحتل قطاع السياحة مرتبة متقدمة فى قطاع الخدمات فى الهند من حيث الأهمية كأحد مقومات النمو فى القطاع حيث اجتذب إيرادات بقيمة ٢٢٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ٩.٦٪ من اجمالي الناتج المحلي الهندي، ويتوقع ان يزيد بقيمة ٤٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧.

- يأتى قطاع السياحة ضمن أهم ١٥ قطاع جاذبة للإستثمار خلال الفترة ٢٠٠٠-2016، وتبلغ إجمالى الإستثمارات التى إستقبلها القطاع خلال تلك الفترة حوالى ٧.٨ مليار دولار طبقا لتقديرات إدارة سياسات وترويج الصناعة بوزارة التجارة والصناعة الهندية.

- تتخذ الحكومة الهندية – ايمانا منها بأهمية قطاع السياحة – العديد من الخطوات لتنمية هذا القطاع الحيوى ، حيث تم تخصيص ٧٩.١٧ مليون دولار لتطوير الصناعات والحرف اليدوية فى ١٢ مدينة كمرحلة أولى، وتعهد الحكومة – ممثلة في وزير المالية الهندى – بزيادة عدد الدول التى يحصل رعاياها على تأشيرة دخول لدى الوصول فى الموانى الهندية من ٤٣ دولة حاليا إلى ١٥٠ دولة فى خطوة لتشجيع السياحة.

- تعد شريحة السياحة العلاجية من أسرع الشرائح نموا فى قطاع السياحة الهندى والتى حققت نموا بنسبة ٢٧٪ فى المتوسط خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦، وتقدر عدد من المؤسسات تحقيق معدلات نمو فى المتوسط بنسبة ٢٠٪ خلال العامين القادمين.

تكنولوجيـــــا المعلومات

- تعتبر الهند من أكبر مزودى خدمات تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم من خلال ٣٠٠٠ شركة يعمل بها حوالى ١٠ مليون شخص ، ويعد السعر التنافسى وتوفر المهندسيين والفنيين المهرة أبرز العوامل لنمو القطاع وزيادة تنافسية الخدمات الهندية على مستوى العالم مقارنة بالدول المنافسة فى هذا المجال مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبى.
- ونظرا لجاذبية صناعة تكنولوجيا المعلومات فى الهند، فقد جذت العديد من الشركات الدولية للإستثمار فى هذا القطاع حيث بلغ اجمالى الإستثمارات التى استقبلها القطاع حلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ حوالى ١٣.٧ مليار دولار .
- تتخذ الحكومة الهندية العديد من الإجراءات لتعميق استخدامات التطبيقات التكنولوجية فى الهند لرفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتسهيل بيئة العمل ، ومن أبرز تلك المبادرات مبادرة " Digital India" والتى تعمل من خلالها الحكومة على ثلاثة محاور تشمل تطوير البنية التحتية لقطاع الإتصالات وميكنة الخدمات الحكومية وزيادة الوعى لتوسيع شريحة مستخدمى الإنترنت فى الهند.

٧. التجارة الخارجية للهند

مؤشرات التجارة الخارجية للهند:

- بلغت قيمة الصادرات الهندية لدول العالم خلال عام ٢٠١٦ قيمة نحو ٢٦٣.٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٦٧.٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥ وبنسبة انخفاض ١.٤٣٪.
- بلغت قيمة الواردات الهندية من دول العالم خلال عام ٢٠١٦ قيمة نحو 359.3 مليار دولار مقارنة بنحو ٣٩٣.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥ وبنسبة انخفاض ٨.٧٤٪.
- بلغ اجمالي التجارة الخارجية الهندية في عام ٢٠١٦ قيمة نحو ٦٢٣.٣ مليار دولار مقارنة بنحو ٦٦١.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥ وبنسبة انخفاض ٥.٧٪.
- أنخفض قيمة العجز التجاري للهند بنسبة ٢٤.٢ % من نحو ١٢٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥ ليصل الي نحو ٩٥.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦.
- تمثلت أهم بنود الصادرات الهندية لدول العالم في البند ٢٧١٠ : زيوت معدنية وسجلت قيمة ٢٨.١ مليار دولار، البند ٧١٠٢ : ماس بقيمة ٢٤ مليار دولار،البند ٧١١٣ : حلي ومجوهرات بقيمة ١٢.٦ مليار دولار، البند ٣٠٠٤ : أدوية (باستثناء المذكورة في البنود ٣٠٠٢-٣٠٠٥-٣٠٠٦) بقيمة 11.6 مليار دولار، البند ٨٧٠٣ : سيارات ركوب خاصة بقيمة ٦.٤ مليار دولار، البند ١٠٠٦ : أرز بقيمة ٥.٣ مليار دولار، البند ٧١٠٨ : الذهب بقيمة ٤.٣ مليار دولار، البند ٨٧٠٨ : قطع غيار سيارات بقيمة ٣.٩ مليار دولار، البند ٠٢٠٢ : لحوم جاموسي مجمدة بقيمة ٣.٦ مليار دولار، البند ٠٣٠٦ : قشريات حية، طازجة ، مجمدة أو مبردة بقيمة ٣.٥ مليار دولار، البند ٥٢٠٥ : غزول قطنية بقيمة ٣.١ مليار دولار، البند ٦١٠٩ : تي شيرت بقيمة ٢.٧ مليار دولار،البند ٦٢٠٤ : بدل ، أطقم ، جاكيت وخلافه للسيدات والبنات بقيمة ٢.٤ مليار دولار، البند ٣٨٠٨ : مبيدات للحشرات والقوارض والفطريات بقيمة ٢ مليار دولار، البند ٨٨٠٣ : أجزاء مركبات جوية وطائرات شراعية وخلافه بقيمة ١.٩ مليار دولار، البند ٦٤٠٣ : الأحذية بقيمة ١.٨ مليار دولار،البند ٨٩٠٥ : سفن ارشاد ضوئي ، سفن كاسحة وغيرها من السفن التي تعتبر الملاحة فيها ثانوية بقيمة ١.٨ مليار دولار، البند ٣٢٠٤ : مواد تلوين عضوية تركيبية بقيمة ١.٨٧ مليار دولار، البند ٧٦٠١ : الومنيوم باشكال خام بقيمة ١.٨ مليار دولار، البند ٢٩٣٣ : مركبات حلقية غير منسجمة نيتروجينية فقط بقيمة ١.٧٨ مليار دولار.

- يتميز هيكل الصادرات الهندي بشكل عام بتنوعه مقارنة بهيكل الواردات الهندي ويتركز نحو ٨٠٪ من بنود الصادرات الهندية في حوالي ٢٢ فصل من فصول النظام المنسق (HS).

أهم الشركاء التجاريين للهند من حيث الصادرات:

القيمة بالمليون دولار أمريكى

مسلسل	الدولة	٢٠١٦
1	الولايات المتحدة الامريكية	41,622.59
2	الامارات العربية	30,807.17
3	هونج كونج	13,237.32
4	الصين	8,959.43
5	المملكة المتحدة	8,568.48
6	سنغافورة	7,661.71
7	المانيا	7,173.20
8	بنجلاديش	6,139.22
9	فيتنام	5,979.23
10	بلجيكا	5,373.27
11	نيبال	5,155.35
12	السعودية	5,055.43
13	هولندا	4,844.84
14	فرنسا	4,825.50
15	إيطاليا	4,513.30
16	تركيا	4,477.27
17	ماليزيا	4,265.35
18	سيريلانكا	4,128.22

19	اليابان	3,867.88
20	كوريا الجنوبية	3,635.51

المصدر: وزارة التجارة والصناعة الهندية وتبويب المكتب التجارى

- حلت مصر في المركز الـ ٣٣ بقيمة واردات من الهند بلغت نحو ٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٢.٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥.

■ أهم بنود الواردات الهندية لدول العالم ٢٠١٦:

-تمثلت أهم بنود الواردات الهندية من دول العالم في البند ٢٧٠٩ : زيوت نفط وزيوت معدنية قارية ، خاما وسجلت قيمة ٥٩.٦ مليار دولار، البند ٧١٠٨ : الذهب بقيمة ٢٣.١ مليار دولار،البند ٢١٠٢ : ماس بقيمة ١٨.٨ مليار دولار، البند ٨٥١٧ : أجهزة للهاتف بما في ذلك المحمول بقيمة ١٤.٧ مليار دولار، البند ٢٧٠١ : فحم حجري بقيمة ١٣.١ مليار دولار، البند ٢٧١١ : غازات نفط وهيدروكربونات غازية بقيمة ٩.٦ مليار دولار، البند ١٥١١ : زيت نخيل وجزيئاته بقيمة ٥.٦ مليار دولار، البند ٨٤٧١ : الات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها بقيمة ٤.٦ مليار دولار، البند ٠٧٠٣ : بقول قرنية يابسة ومكسورة بقيمة ٤ مليار دولار، البند ٢٧١٠ : زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية عدا الخام بقيمة ٣.٦ مليار دولار، البند ٨٧٠٨ : قطع غيار سيارات بقيمة ٣.٦ مليار دولار، البند ٨٥٤١ : صمامات ثنائية وترانزستورات وأدوات شبه موصلة مماثلة بقيمة ٣.٦ مليار دولار،البند ٨٨٠٢ : مركبات جوية اخر (هليكوبتر) ، مركبات فضائية بقيمة ٣.٤ مليار دولار، البند ١٥٠٧ : زيت فول الصويا وجزيئاته بقيمة ٣ مليار دولار، البند ٢٦٠٣ : خامات نحاس ومركزاتها بقيمة ٢.٦ مليار دولار، البند ٨٩٠٥ : سفن ارشاد ضوئي ، سفن كاسحة وغيرها من السفن التي تعتبر الملاحة فيها ثانوية بقيمة ٢.٥ مليار دولا، البند ٣٩٠١ :بوليمرات الأثيلين في اشكالها الاولية بقيمة ٢.٥ مليار دولار، البند ٧٢٠٤ : خردة بقيمة ٢.١ مليار دولار، البند ٨٤٨١ : أصناف صناعة الحنفيات وغيرها من

المواسير بقيمة ٢.١ مليار دولار، البند ٢٩٠٢ : هيدروكربونات حلقية بقيمة ٢.١مليار دولار.

- أهم الشركاء التجاريين للهند من حيث الواردات:

القيمة بالمليون دولار أمريكى

م	الدولة	اجمالي قيمة الواردات الهندية خلال عام ٢٠١٦
1	الصين	60,630.75
2	الولايات المتحدة الامريكية	21,712.54
3	الامارات	19,208.63
4	السعودية	18,093.54
5	سويسرا	14,977.37
6	اندونيسيا	12,379.93
7	كوريا الجنوبية	12,216.41
8	المانيا	11,555.71
9	العراق	9,866.39
10	اليابان	9,864.09
11	استراليا	8,925.09
12	ماليزيا	8,677.96
١٣	ايران	8,224.87
١٤	بلجيكا	7,430.50
١٥	نيجيريا	7,403.61
١٦	قطر	7,354.98
١٧	هونج كونج	7,096.26
١٨	سنغافورة	6,724.34

١٩	تايلاند	5,316.25
٢٠	جنوب أفريقيا	5,149.08

المصدر: وزارة التجارة والصناعة الهندية وتبويب المكتب التجارى

- حلت مصر في المركز الـ ٤٧ بقيمة صادرات للهند بلغت نحو ٩٣٤.٧٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦.

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة :**

- بلغ اجمالى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة التى استقبلتها الهند خلال الفترة أبريل ٢٠٠٠ – ديسمبر ٢٠١٦ حوالى ٣٥١مليار دولار ، استحوذت ولاية مهاراشترا وحدها على النصيب الأكبر من تلك الإستثمارات حيث اجتذبت حوالى ٧٠.٤١ مليار دولار بنسبة ٣٠٪ من إجمال الإستثمارات الأجنبية الوافدة تلتها فى الترتيب منطقة العاصمة المركزية (دلهى الكبرى) بحوالى ٤٥.٧٧ مليار دولار بنصيب ١٩٪ من إجمالى الإستثمارات الأجنبية.
- سجل إجمالى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للهند حوالى ٤٥ مليار دولار فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بحوالى ٣٦ مليار دولار فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، بينما سجلت الإستثمارات الصادرة من الهند حوالى ٣٠.٩ مليار دولار مقارنة بحوالى ٣٦.٩ مليار دولار خلال نفس الفترة ، ويوضح الشكل التالى تطور التفقات الإستثمارية من وإلى الهند خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١٥/٢٠١٤.

- **الاستثمارات الخارجية المباشرة فى الهند :**

- بلغت إجمالى حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للهند حوالى ٤٥ مليار دولار فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، واحتلت دولة موريشيوس المرتبة الأولى فى قائمة الدول المصدرة لتلك الإستثمارات بحوالى نصيب ٢١٪ ، تلتها سنغافورة (٢١٪) ، والمملكة المتحدة بحوالى (١١٪) ، واليابان (٦٪) ، وهولاندا (٥٪) ،

والولايات المتحدة الأمريكية (٤٪) خلال نفس العام، ويوضح الشكل التالى أهم الدول المستثمرة فى الهند ونصيب كل منها :

أهم الدول المستثمرة فى الهند

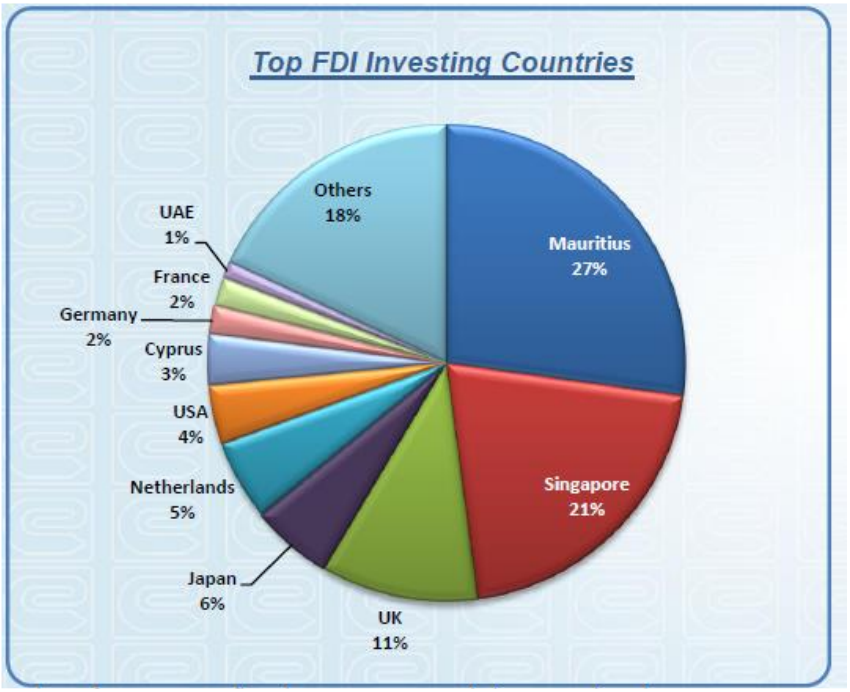

- فيما يتعلق بالتوزيع القطاعى للإستثمارات الوافدة للهند خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ، نجد أن قطاع الخدمات (الخدمات المالية – البنوك – التأمين – التعهيد – البحوث والتطوير) إحتل المرتبة الأولى بنصيب ١١٪ ، تلاه قطاع الإتصالات (٩٪) ، والتجارة (٩٪) ، والسيارات (٨٪)، والكمبيوتر (٧٪) ، كأبرز القطاعات التى احتضنت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للهند خلال تلك الفترة ، ويوضح الشكل التالى التوزيع القطاعى لتلك الإستثمارات:

  - **الاستثمارات الهندية المباشرة فى الخارج :**

- أما فيما يتعلق بالإستثمارات الهندية المباشرة فى الدول الأجنبية ، نجد أنها سجلت حوالى ٣٠.٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بحوالى ٣٦.٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، وأن أهم الأسواق التى توجهت اليها هذه الإستثمارات تشمل هولندا (٢٦٪) ، سنغافورة (١٤٪) موريشيوس (١٢٪) الجزر البريطانية (١٠٪) ، موزمبيق (٧٪) والولايات المتحدة الأمريكية (٦٪) ، ويوضح الشكل التالى أهم الدول التى استقبلت استثمارات من الهند ونصيب كل منها:
- إحتلت قطاعات النقل والتخزين وخدمات الإتصالات الأولوية فى افستثمارات الهندية فى الخارج (٢٨٪) ، تلاها التصنيع (٢٤٪) ، ثم الزراعة والتعدين (٢١٪)

<u>توجه الحكومة الهندية فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبى :</u>

- تعول الهند كثيرا على الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل خطتها التنموية ٢٠١٢-٢٠١٧ والتى تخطط لضخ ١ تريليون دولار فى قطاع البنية التحتية مثل الموانى والمطارات والطرق والسكك الحديدية لدفع معدلات النمو فى البلاد.
- يذكر أن السيد رئيس الوزراء الهندى الحالى أطلق حملة بعنوان " Make In India" فى أغسطس ٢٠١٤ ، والتى تهدف الى تحفيز القطاع الصناعى وتعميق التصنيع المحلى للحد من الواردات ودفع معدلات النمو وخلق وظائف جديدة ، وتستهدف الشركات الأجنبية فى الأساس بما يعزز وجود الإستثمارات الأجنبية فى البلاد.

▪ <u>المناطق االإقتصادية الخاصة في الهند:</u>

- أصدرت الحكومة الهندية فى ٢٣ يونيه ٢٠٠٥ قانون المناطق الإقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٠٥ لإنشاء وتطوير وادارة المناطق الإقتصادية الخاصة بهدف تنمية الصادرات والأنشطة المرتبطة بها وبحيث لا تخضع الأنشطة الإقتصادية هذه المناطق الجغرافية المنشأة طبقا للقانون المشار إليه إلى القوانين الفيدرالية الأخرى فيما يتعلق بتنظيم الضرائب والحصص ولوائح العمل

وضوابط الإستثمار الأجنبى لزيادة تنافسية الصادرات ، وتقع المناطق الإقتصادية الخاصة فى الهند على السواحل الهندية بالقرب من الموانى الرئيسية لتسهيل حركة التجارة ، وتوضح الخريطة التالية أماكن توزيع تلك المناطق على مستوى الهند.

خريطة : توزيع المناطق الإقتصادية الخاصة على مستوى الهند

- تبنت الهند النموذج الصينى للمناطق الإقتصادية الخاصة والذى يسمح بأنشطة التصنيع والتجميع والتغليف والتجارة وإعادة التأهيل ، ويمكن تصنيف المناطق الإقتصادية فى الهند إلى ٤ شرائح :
  - المناطق الإقتصادية الخاصة متعددة القطاعات
  - المناطق الإقتصادية الخاصة المتخصصة فى قطاع واحد
  - المناطق الإقتصادية الخاصة للتخزين والتجارة الحرة
  - المناطق الإقتصادية الخاصة لتكنولوجيا المعلومات والحرف اليدوية

المزايا الممنوحة للمستثمرين بالمناطق الإقتصادية الخاصة:

- يمكن أن تشمل المزايا الممنوحة للمستثمرين بالمناطق الإقتصادية الخاصة فى الهند ما يلى:
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية المطبقة على واردات المعدت والألات وخطوط الإنتاج.
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية عند شراء مكونات ومستلزمات الإنتاج من السوق المحلى.
  - استرداد ١٠٠٪ من ضريبة القيمة المضافة المطبقة على المكونات ومستلزمات الإنتاج المشتراه من السوق المحلى عند تصدير المنتجات النهائية.
  - الإعفاء المؤقت من ضريبة الدخل طبقا لطبيعة الأنشطة الإقتصادية والمنطقة التى يقع فيها المشروع.

٨. توجهات السوق

المستهلك الهندى:

تمر الهند بمرحلة من التحولات الهامة على الصعيد الديموغرافي والسياسي والاجتماعي ذات الأثر المباشر والغير مباشر على تكوين وطبيعة القاعدة العريضة للمستهلكين الهنود، ومع عدد سكان يزيد قليلا عن ١.٢ مليار نسمه والذى ينمو بمعدل ١.٧٪ سنويا لا يضع الهند فقط في المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد السكان بعد الصين بل يجعلها فى مقدمة الدول التى تتمتع بشريحة كبيره من الشباب.

- وطبقا للتقديرات الحديثه للحكومة الهنديه فإن ٥٦٪ من إجمالى عدد السكان يقل أعمارهم عن ٢٥ عاما بينما لا تمثل الشريحة العمرية التى تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاما سوى ١٣٪ فقط . وتشير القديرات إلى أن ٢٥٪ من إجمالى عدد السكان تقريبا (حوالى ٣٠٠ مليون نسمه) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٣٤ عاما ومن المتوقع أن ينضم ١٥ مليون سنويا لقوة العمل التى تمثلها الشريحة العمريه ١٦ – ٢٥ عاما أخذا فى الإعتبار معدل النمو السنوى للسكان المقدر بـ١.٧٪ سنويا. وتمثل

الشريحة العمريه ٢٠-٣٤ عاما ٢٥٪ من عدد السكان تقريبا فضلا عن إرتفاع إنفاق المستهلكين مدفوعا بالتتنمية الإقتصاديه المستدامه فى الهند.

- إن معدلات التنميه الاقتصادية التى حققتها الهند منذ تبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي فى أوائل التسعينات والتى زادت وتيرتها منذ أوائل عام ٢٠٠٠ قد نتج عنها ظهور طبقه متوسطه تتمتع بدخول مرتفعه وميل للإنفاق . بالرغم من غلبة الطابع الريفى على الهند لعقود طويله حيث يعيش حوالى ٧٠٪ من سكانها فى القرى الريفيه ، فإن حوالى ٣٣٠ مليون نسمه تمثل حوالى ٣٠٪ من إجمالى عدد السكان يقطنون المدن ، وأخذا فى الإعتبار نمو الطبقه المتوسطه بحوالى ٣٠٪ سنويا فإن عددها من المتوقع أن يصل إلى ٥٥٠ مليون فى غضون سنوات معدودة مضافا إلى ذلك زيادة إنفاق المستهلكين بمعدل ١١٪ سنويا.
- وتشير الدراسات إلى أن الطبقة المتوسطة والغنية سوف تتركز بشكل كبير فى جنوب وغرب الهند وتحديدا فى ولايات تاميل نادو ، كاراناكتكا، أندرا براديش، كيرلا، جوا، جوجرات، و ماهاراشترا.وقد أدى الزحام الشديد وندرة الأراضى فى مدن مثل دلهى إلى زحف الإمتداد العمرانى والتنميه إلى المدن المجاوره مثل نويدا ، جورجاون ، وجايبور مع ربطها بمدينة دلهى.

١.١. <u>أهميه السعر فى قرار الشراء لدى المستهلكين الهنود</u>

- يتمتع المستهلك الهندى بحساسيه عاليه للسعر بصفة عامه ، ويستمتع بالمساومة عند الشراء من المتاجر التقليدية ليحصل على أقل الأسعار عند الشراء لتحقيق أقصى فائدة من المنقود المنصرفة.

- فيما يتعلق بأسعار المنتجات المستوردة ، فإن المستهلك الهندى غالبا ما يقارن أسعار تلك المنتجات بمثيلاتها من المنتجات ملحلية الصنع قبل عملية الشراء ، وفى حالة عدم وجود منتجات محلية ، يقوم المستهلك الهند بمقارنة أسعار المنتجات المستوردة طبقا للدولة المصدرة بحثا عن السعر المناسب لتحقيق أكبر فائدة من قيمة النقود قبل إتخاذ قرار الشراء.

التسويق و البيع:

٢.١. ملامح سلسلة توريد البضاعة المستورده فى الهند :

عادة ما تشمل سلسلة توريد البضاعة المستورده فى الهند الحلقات التاليه

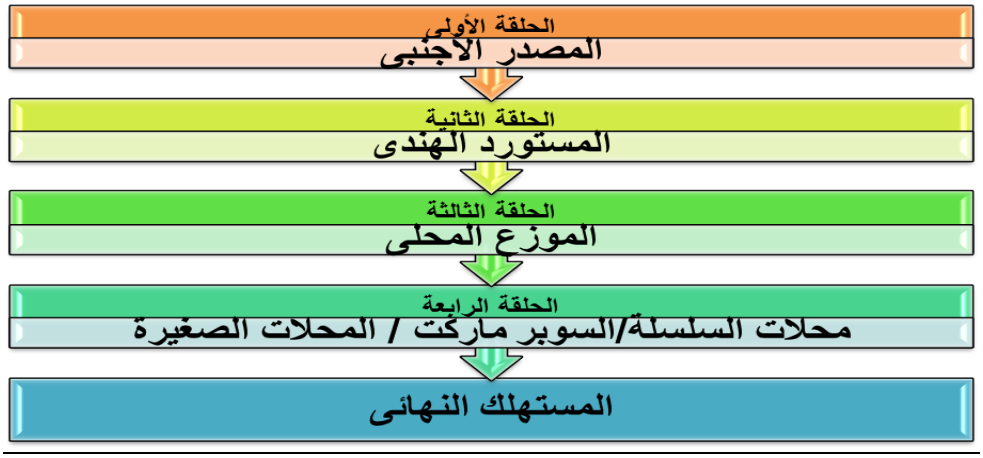

- فيما يتعلق بقطاع الأطعمة والسلع الغذائية ، كان المستوردون الهنود يفضلون التعامل مع مورد موحد في بلد التصدير للحصول على عدد من المنتجات والعلامات التجارية بدلا من التعامل المباشر مع منتجي كل سلعه على حده ، لكنه مع قيام عدد من مجموعات الأعمال فى الهند و محلات السلسلة العالمية بتأسيس متاجر كبيره فإن الاتجاه إلى التعامل مع مورد وحيد بدلا من التعامل المباشر مع المنتجين بدء

فى التغير التدريجي نظرا لزيادة الطلب وسياسة الشراء المركزي لتلك السلاسل حيث تم التحول التدريجي نحو التعامل المباشر مع المنتجين بدلا من الوسطاء.

- عادة ما يقوم المستوردون الهنود بالتعاقد مع موزعين على نطاق المدن أو الأقاليم ويتركون لهم مهمة إمداد منافذ التجزئة التي تقع في نطاقهم الجغرافي بالبضائع وكذا تحصيل المدفوعات ، بينما يتولى المستورد بالاشتراك مع الموزع مهمة الحملات الترويجية للسلع المستوردة ، ويتحمل المصدر جزء من تكاليف الترويج لمنتجاته فى السوق الهندى خاصة فى المراحل الأولى لتقديم المنتج فى السوق.
- وفى أغلب الحالات ، يقوم الموزعون بتأجير مساحات تخزينية وسيارات لنقل وتوزيع البضائع من تلك المخازن إلى المحلات والمتاجر ، ويمتلك عدد قليل المساحات التخزينية وسيارات النقل ، وتكمن قوة الموزع فى قدرته على الوصول لعملائه بالفعالية والكفاءة المطلوبة.
- شهدت تجارة التجزئة فى المواد الغذائية في الهند تطورا ملحوظا مع دخول اللاعبين الكبار للسوق مثل Walmart, Tesco, Metro Cash and Carry وذلك بالمشاركة مع الشركاء المحليين مثل Reliance Retail. ومع هذا التطور فقد حددت محلات السلسلة عددا من المعايير لتقييم واختيار الموردين لقيدهم في سجلات الموردين الخاصة بتلك المحلات ، وطبقا لحجم عمليات تلك المحلات فإنها تحتفظ فى سجلاتها بحوالى ٣٠٠ مورد للسلع المختلفة ، وتسعى تلك المحلات لبناء علاقات عمل ممتده مع هؤلاء الموردين من خلال التواصل معهم من خلال تنظيم المؤتمرات بين الحين والآخر ، وكذا تنظيم الزيارات لمقارهم ومخازنهم كلما سنحت الفرصة.

- عادة ما يقوم المستوردون الهنود بتخزين بضائعهم في مخازن قريبة من مقار إدارة العمليات التجارية وغالبا ما تكون قريبة من المقر الرئيسي للشركة ، ويتم نقل البضاعة من المخزن الرئيس للمستورد إلى مخازن الموزعين في أماكن تواجدهم ، ويمتلك بعض المستورين الكبار مساحات تخزين في بعض المدن البعيدة عن مقر الشركة الرئيسي ويستخدمون هذه المساحات التخزينية كمناطق للتجميع وإعادة التوزيع على الموزعين في المناطق المجاورة.
- يوضح الجدول التالى الوقت المستغرق لشحن ووصول البضاعة للمتجر فى الهند :

مراحل شحن المنتجات الغذائية للهند	متوسط الحد الأنى للوقت المطلوب
شحن البضاعة من بلد المصدر إلى الموانى الهندية	٦ أسابيع
الإفراج عن البضاعة ونقلها لمخازن المستورد	٧-١٠ أيام
نقل البضاعة من مخازن المستورد إلى مخازن الموزع	٥ أيام
نقل البضاعة من مخزن الموزع إلى محلات التجزئة	١-٢ يوم

- تستغرق إجراءات الإفراج عن الشحنات في الموانئ الهندية مدة تتراوح بين ٧-١٠ أيام ، تزيد هذه المدة بمقدار النقل من ميناء الوصول إلى مخازن المستورد في حالة وجود مخازن المستورد فى مدينة أخرى ، فعلى سبيل المثال يستغرق نقل البضاعة

من ميناء مومباي إلى مدينة نيودلهي حوالى ٧ أيام إضافية لتصبح الإجمالية حوالى ١٧ يوما من وصول الشحنات إلى الميناء وتفريغها في مخازن المستورد.

- تجدر الإشارة إلى أن الهند دولة مترامية الأطراف ، وأن الطرق بالرغم من كثرتها دائما ما تشهد اختناقات مرورية متكررة حتى على الطرق السريعة فضلا عن انخفاض كفاءة الطرق بسبب الأمطار خاصة خلال الفترة يونيه – أكتوبر من كل عام مما يزيد من زمن وتكلفة النقل الداخلي بين الولايات. وتولى الدولة اهتماما بذلك من خلال برامج التوسع في المحاور المرورية السريعة التي تربط الموانئ الرئيسية بمحاور نقل الحركة إلى الولايات الهندية المختلفة.
- يمتلك بعض المستوردين مخازن غير مبردة ويقومون بسد احتياجاتهم من المخازن المبردة عن طريق التأجير، وغالبا ما يتم توفير خدمة النقل الداخلي من خلال شركات النقل، إلا أن خدمة النقل الداخلي للحاويات المبردة مازالت في بداياتها.
- تتطلب القوانين المنظمة للتجارة الداخلية فى الهند الإلتزام بطباعة سعر المستهلك على العبوات المعروضة للبيع ، ويتم على أساس سعر المستهلك تحديد نسب الخصم للحلقات المشتركة فى سلسلة الإمداد والتوزيع.
- وطبقا للعرف السائد فى قطاع تجارة التجزئة فى المواد الغذائية ، فإن متوسط هامش الربح فى محلات بيع التجزئة ومحلات السوبرماركت الصغيرة والمتوسطة الحجم حوالى ٢٠٪ ، بينما تحصل سلاسل المحلات الكبيره على ١٥٪ -١٧٪ ، ويتراوح هامش الربح لدى الموزعين بين ١٠٪-١٢٪ طبقا لطبيعة المنتج والتفاوض مع المستورد.

- عادة لا يطلب المستوردون الهنود تسهيلات إئتمانية فى العمليات الأولى ، ولكن بعد بعض الوقت وإستقرار مبيعات المنتج فى السوق يبدأ المستوردون الهنود فى طلب التسهيلات الإئتمانية من المستورد ، وينصح بأن يتم التعامل مع هذه الطلب بقدر من الحذر وبعد الحصول على معلومات كافية حول الملاءة المالية للمستورد الهندى تجنبا للتعرض لمخاطر عدم السداد.

٢.٢. أهم طرق الترويج لمصدرى السلع الغذائية والخضروات والفاكهة.

- تعتبر مشاركة منتجى ومصدرى السلع الغذائية المصنعة فى المعارض المتخصصة فى السلع والمنتجات الغذائيه أحد الوسائل الفعاله للترويج فى السوق الهندى ، ومن أهم تلك المعارض "المعرض الدولى للأغذيه" International Food Exhibition IFE والذى يقام فى مدينة نيودلهى خلال شهر ديسمبر من كل عام ويشارك به عدد كبير من الشركات الأجنيبه والهنديه المهتمه بمجال الصناعات الغذائيه ، وغالبا ما تكون الشريحة الكبيرة من الزائرين لهذا المعرض من صانعى القرار فى محلات ومتاجر التجزئه بالهند وهم المستوردون المحتملون للمنتجات الغذائيه.
- نظرا لإتساع رقعة السوق الهندى ، والتنوع الإقليمى فى السوق الهندى ، فإنه من الأنسب النظر فى تعيين أحد الموزعين المحليين والذى يمتلك شبكة توزيع قوية فى الإقليم التابع له لترويج وتسويق زيت الزيتون المصرى فى تلك الأقاليم ومن أهمها دلهى ومومباى وبانجالور وتشناى وحيدر أباد وأحمد أباد.وطبقا للدروس المستفادة ، فإن الشراكة مع أحد الموزعين المحليين للترويج سوف تكون الخيار الأمثل لدخول المنتجين والمصدرين المصريين للسوق الهندى والمنافسة فيه.

القسم الثاني

٩. العلاقات الاقتصادية و التجارية بين مصر و الهند

- تولي القيادة السياسية ممثلة في فخامة السيد رئيس الجمهورية، اهتماما كبيرا لتدعيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين الامر الذي انعكس في زيارة سيادته للهند الاولي في أكتوبر ٢٠١٥ والثانية في سبتمبر ٢٠١٦ التي أجتمع خلالها مع رؤساء أهم الشركات الهندية الكبرى لحثهم علي توجيه استثماراتهم لمصر وأشار الي استعداد الحكومة المصرية على الدخول فى شراكات مع الجانب الهندى بشرط توافقها مع أولويات البلاد، كما تم تكليف المكتب رسميا بمتابعة نتائج المقابلات التي تمت خلال الزيارة المشار اليها.
- تعتبر الهند احد أهم الشركاء التجاريين لمصر، حيث تعد سادس اكبر شريك تجاري وثالث اكبر مستورد للسلع والمنتجات المصرية.
- يرتبط البلدان بعدد من اتفاقيات التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي وعلي رأسها اتفاق التجـارة الموقع فى ١٩٧٧- اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة فى ١٩٨٣ - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة فى ١٩٩٧- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى فى ١٩٦٩ وجاري تحديثها- مذكرة تفاهم في مجال التجارة والتعاون الفني فى ٢٠٠٨- مذكرة تفاهم في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وخطة العمل المشترك فى ٢٠٠٩- مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندي موقعة في ٢٠١٦.
- يوجد مجلس أعمال مصري/هندي فعال، وتم إعادة تشكيل الجانب المصري منه بهدف تفعيل دور المجلس فى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، حيث تم عقد الدورة الثانية لمجلس الاعمال فى أكتوبر ٢٠١٥ فى نيودلهى وكانت الدورة الاولى فى مارس ٢٠١٣ ، وتم عقد الدورة الثالثة للمجلس يوم ١٠ مارس عام ٢٠١٦ بالقاهرة و الدورة الرابعة فى سبتمبر ٢٠١٦ بالهند.

- تعقد اللجنة التجارية المشتركة المصرية الهندية بشكل دوري بين البلدين، حيث تم عقد ٣ دورات الاولى فى نيودلهى مارس ٢٠١٣ والثانية فى نوفمبر ٢٠١٤ ، والدورة الثالثة فى القاهرة يومى ٩ و ١٠ مارس ٢٠١٦ على مستوى السادة وكلاء أول الوزارة بالبلدين، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

التبادل التجارى بين مصر الهند

ملخص بيان التبادل التجارى بين مصر والهند (٢٠١٢ –٢٠١٦):

القيمة بالمليون دولار أمريكى

البيان	2012	2013	2014	٢٠١٥	٢٠١٦	التغير	
						القيمة	النسبة
الصادرات	2640.8	2401.12	1916.09	1467.19	٩٣٤.٧٦	٥٤١.٤٣-	-٣٦.٣٩٪
الواردات	2847.04	2580.06	3140.63	٢٣٤٧.٥	٢٠٩٠	٢٥٧.٥-	-١٠.٩٪
إجمالي التجارة	5487.84	4990.18	5056.72	٣٨١٤.٦٩	٣٠٢٤.٧٦	-٧٨٩.٩٣	-٢٦٪
الميزان التجاري	-206.24	-178.94	- 1224.54	٨٨٠.٣١-	- ١١٥٥.٢٤	٢٧٤.٩٣+	٣١.٢+

المصدر: وزارة التجارة والصناعة الهندية وتبويب المكتب التجارى

تحليل بيانات التبادل التجارى بين البلدين (٢٠١٥ – ٢٠١٦):

- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والهند خلال عام ٢٠١٦ حوالى ٣ مليار دولار مقابل حوالى ٣.٨ مليار دولار فى عام ٢٠١٥ مسجلا إنخفاض نسبته ٢٦٪ بقيمة نحو ٧٨٩.٩٣ مليون دولار.
- بلغت الصادرات المصرية للهند خلال عام ٢٠١٦ نحو ٩٣٤.٧٦ مليون دولار مقارنة بحوالى ١٤٦٧.١٩ مليون دولار ، بنسبة انخفاض ٣٦.٣٩٪ في عام ٢٠١٥، فى حين بلغت قيمة الواردات المصرية من الهند نحو ٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ مقارنة

بنحو ٢.٣٤مليار دولار عام ٢٠١٥ وبنسبة إنخفاض ١٠.٩٪ ، وسجل الميزان التجاري بين البلدين عجزا بلغت قيمته نحو (١١٥٥.٢٤) مليون دولار خلال الفترة محل المقارنة بزيادة نسبتها ٣١.٢٪ بقيمة نحو ٢٧٥ مليون دولار.

- أشتملت أهم بنود الصادرات المصرية للهند خلال عام ٢٠١٦ على البترول والغاز (٥٣١.٧٤ مليون دولار)، الفوسفات الصخرى بأنواعه (١٣٩.٥٦ مليون دولار) ، القطن الخام (٤٧.٤٦ مليون دولار)، أسمدة نيتروجينية (٣٦.٩٠ مليون دولار)، البرتقال الطازج (٢٧.١٣ مليون دولار) ،زيوت بيتومنية (٢٢.٥٤ مليون دولار)، بذور الحرث (١٤.٦٧ مليون دولار)، منتجات الزجاج (١٠.٤١ مليون دولار)، اسلاك نحاس (٧.٥٢ مليون دولار)، هوائيات وانتينات (٧.٢ مليون دولار)، مشتقات بترول وغاز(٧.١٨ مليون دولار)، كربونات الكالسيوم (٦.٩٢ مليون دولار)، رخام وجرانيت (٥.٨٦ مليون دولار)، ادوات وأجهزة بصرية (٥.٢٥ مليون دولار)، الياف من زجاج ومصنوعاتها (٤.٦٨ مليون دولار)، بوليمرات كلورايد الفينيل (٣.٨٧ مليون دولار)، دولوميت (٣.٧ مليون دولار)، جلود مدبوغة (٣.٥٣ مليون دولار)، خردة (٣.٣٦ مليون دولار)، منتجات البلاستيك (٤.٠٥ مليون دولار)، الجلود المعالجة والجلود الخام (٣.١٦ مليون دولار)، دهانات (٣ مليون دولار)
- اشتملت أهم بنود الواردات المصرية من الهند خلال عام ٢٠١٦ على لحوم جاموسى مشفاه (٣٣٨.٧٣ مليون دولار)، غزول قطنيه (١٣٨.٣٧ مليون دولار)، سيارات ركوب (١٣٥.٣٤ مليون دولار)، ، قطع غيار سيارات (٨٣.٧٨ مليون دولار)، الومنيوم أوكسيد (٦٧.١٥ مليون دولار)، بوليمرات (٦٥.٢٥ مليون دولار)، منتجات كيميائية عضوية (٤٥.٢٧ مليون دولار) ، الأرز (٣٩.٦٩ مليون دولار)، مركبات عضوية (٣٩.٥٩ مليون دولار)، منتجات بترولية (٣٩.٤٩ مليون دولار)، أدوية وخاماتها ومضادات حيوية (٤٩.٥٦ مليون دولار)، غزول صناعية بأنواعها (٥٧.٦٩ مليون دولار)، صبغات كيماوية (٢٨.٧٤ مليون دولار)، تبغ خام (٢٧.٤٦ مليون دولار)، جرانيت (٢٦.١٨ مليون دولار) أقمشة بأنواعها (٢٤.٦٤ مليون دولار)،

إطارات سيارات (٢١.٧٠ مليون دولار)، مخاليط ومحضرات كيماوية (١٨.٩٥مليون دولار) ، موتوسيكلات وأجزائها (١٨.٦٩ مليون دولار).

تفسير التغير فى بيانات التبادل التجارى:

- توضح المؤشرات وجود تراجع فى صادرات بعض البنود من الجانبين فضلا عن دخول بنود جديدة واختفاء بعض البنود عند مقارنة بيانات التجارة لعامى ٢٠١٥ و ٢٠١٦.
- يرجع إنخفاض إجمالى حركة التجارة بين البلدين فى عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٦٪ (٧٩٠ مليون دولار) إلى تراجع الصادرات الهندية بنسبة ١٠.٩٪ (٢٥٧.٥مليون دولار) والصادرات المصرية بنسبة ٣٦.٣٪ (٥٤١.٤ مليون دولار) ، وأدى ذلك الى إنخفاض العجز فى الميزان التجارى بنسبة ٣١.٢٪ وبقيمة ٢٧٥ مليون دولار.
- فيما يتعلق بالصادرات المصرية ، فقد إنخفضت قيمة صادرات مجموعة من البنود (أبرز ٢٠ بند إنخفاضا) خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ٤٥.٥٪ وبنحو 605.2 مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٥ وكان أهمها تراجع صادرات البترول الخام والغاز بنحو ٤٤٣ مليون دولار ، والفوسفات (بند جمركى ٢٥١٠) بنحو ٣١ مليون دولار، زيوت بيتومنية بنحو ٩٢.٩١ مليون دولار، هوائيات لأجهزة الاستقبال المرئي بنحو ١٢.٣٦ ، رخام وجرانيت بنحو ١.٢ مليون دولار، وعلى الجانب الأخر، زادت قيمة صادرات مجموعة من البنود (أبرز ٢٠ بند أرتفاعا) خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ١٦٩٪ وبنحو ١٢٣.٣٤ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٥، أهمها غزول الاقطان بنسبة ٥٦٪ وبنحو ١٧ مليون دولار، الموالح بنحو ٧.٩٨ مليون دولار، بذور حرث بنحو ٢.٢٢ مليون دولار، منتجات الزجاج بنحو ٧.٤١ مليون دولار، أسلاك نحاسية بنحو ٦.٥٢ مليون دولار.
- ومن الجدير بالذكر، أن البيانات أظهرت اختفاء مجموعة من البنود وظهور مجموعة أخرى لم تكن موجودة فى عام ٢٠١٥ ضمن هيكل الصادرات المصرية للهند، وهى إما بنود غير منتظمة ومرتبطة بمشروعات أو مناقصات محددة أو مرتبطة بمحددات العرض والطلب فى السوق، ومن أهم البنود التى اختفت فى عام ٢٠١٦ البصل والتي سبق أن سجلت نحو ١٢.٢٣ مليون دولار فى عام ٢٠١٥ ، ومن الأمثلة أيضا السبائك الحديدية، ماكينات النسيج ، وعلى الجانب الآخر ظهرت منتجات جديدة فى عام ٢٠١٦

لم تكن موجودة فى عام ٢٠١٥ وأهمها أسمدة نيتروجينية بقيمة (٣٦.٩٠ مليون دولار).

- فيما يتعلق بالصادرات الهندية ، نجد أن أبرز بنود الصادرات التى تراجعت قيمها فى عام ٢٠١٦ شملت الغزول القطنية والتى انخفضت بنسبة ١٥.٧٤٪ حيث تراجعت من نحو ١٦٤ مليون دولار فى عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٣٨مليون دولار فى عام ٢٠١٦ ، كما تراجعت صادرات سيارات الركوب بنسبة ٢١.٧٪ من نحو ١٧٣ مليون دولار فى عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٣٥ مليون دولار فى عام ٢٠١٦، كما تراجعت صادرات قطع الغيار، المركبات العضوية و المضادات الحيوية، وعلى الجانب الأخر ، أظهرت البيانات زيادة صادرات بعض البنود وأهمها لحوم جاموسى مشفاه والتى زادت بنسبة ٢.٢٣٪ حيث زادت من نحو ٣٣١ مليون دولار فى عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٣٨ مليون دولار فى عام ٢٠١٥، ألونيوم أوكسيد وارتفع من نحو ٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى نحو ٦٧ مليون دولار فى عام ٢٠١٦، بوليمرات بقيمة ٢٧ مليون دولار ، الارز بنحو ٢٢ مليون دولار، اسطمبات بنحو ٥ مليون دولار.

الإستثمارات الهندية في مصر

- توجد حوالي 425 شركة هندية تعمل في مصر، منها حوالي ٢٥ مشروعًا مشتركًا وفروع مملوكة بالكامل لشركات هندية، ويبلغ إجمالي قيمة استثمارات الشركات الهندية حوالى ٣ مليار دولار(حسب تقديرات الجانب الهندى) بينما يبلغ قيمة التدفق فى رأس المال المصدر حوالى ٧٧٠ مليون دولار (طبقا لهيئة الإستثمار).
- ومن بين المجالات التي تعمل بها الشركات الهندية في مصر، المنسوجات والملابس الجاهزة ، والطاقة ، والكيماويات ، بما في ذلك الكيماويات المتخصصة ، والمواد اللاصقة ، والمستحضرات الطبية ، وتكنولوجيا المعلومات ، والدهانات ، والبضائع الاستهلاكية ، والرعاية الصحية ، البتروكيماويات ، وقطع الغيار السيارات، وقطاعات التعليم والضيافة. كما تقوم الشركات الهندية أيضا بتنفيذ مشروعات في مختلف المجالات، مثل إشارات القطارات، والتحكم في التلوث، بما

في ذلك معدات مكافحة تلوث الهواء، ومعالجة المياه، والري وأجهزة منع التصادم، وغيرها.ومن أهم الشركات العاملة شركة سانمار وبيرلا جروب وانفوسيس.

الاستثمارات المصرية في الهند

- مشروع شركة السويدى الكتروميتر الهند لتصنيع العدادات بمدينة نويدا بولاية أوتار براديش – احدى شركات مجموعة السيد المهندس/ زكى صادق السويدى ، وتم تنفيذ المرحلة الاولى برأس مال ٣٠ مليون دولار.
- مشروع شركة كابسى للبويات لإنتاج الدهانات بتكلفة استثمارية قدرها ٥٠ مليون دولار ، وجارى تنفيذه حيث تم مؤخراً تخصيص واستلام الاراضى الخاصة بالمشروع بمدينة بنجالور الهندية ووضع حجر الأساس فى أبريل ٢٠١٥ وتم البدء فى الإنشاءات ومن المنتظر أن يبدأ الانتاج مع نهاية العام الجارى .
- مصنع لانتاج مواد البناء فى ولاية جوجرات الهندية وتم تنفيذه بواسطة شركة الحديثة للمواد العازلة .

أهم اتفاقيات التجارة والاستثمار الموقعة بين مصر والهند

اتفاق التجـارة فى ١٩٧٧، اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة فى ١٩٨٣، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة فى ١٩٩٧، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى فى ١٩٦٩ وجاري تحديثها، مذكرة تفاهم في مجال التجارة والتعاون الفني فى ٢٠٠٨ ، مذكرة تفاهم في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وخطة العمل المشترك فى ٢٠٠٩، مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندي في ٢٠١٦.

(أ)موقف مجلس الأعمال المشترك :-

- صدر القرار الوزراى رقم ٦٠٥ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٥ بإعادة تشكيل الجانب المصرى فى مجلس الأعمال المصرى الهندى المشترك برئاسة المهندس/ خالد أبو المكارم وذلك لتفعيل دور المجلس فى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وقد تم عقد الدورة الثانية لمجلس الاعمال فى أكتوبر ٢٠١٥ فى نيودلهى وكانت الدورة الاولى فى مارس ٢٠١٣ ، وتم عقد الدورة الثالثة للمجلس يوم ١٠ مارس عام ٢٠١٦ بالقاهرة و الدورة الرابعة فى سبتمبر ٢٠١٦ بالهند .

- تفضل فخامة السيد الرئيس باستقبال أعضاء مجلس الاعمال المصري الهندي المشترك في سبتمبر ٢٠١٦ ، حيث أشار السيد الرئيس لايجابية المناخ الاستثماري في مصر، وترحيبه باستقبال وفود الشركات الراغبة في الاستثمار هناك.

(ب) موقف اللجنة التجارية المشتركة :-

عقدت اللجنة التجارية المشتركة المصرية الهندية ٣ دورات الاولى فى نيودلهى مارس ٢٠١٣ والثانية فى نوفمبر ٢٠١٤ ، والدورة الثالثة فى القاهرة يومى ٩ و ١٠ مارس ٢٠١٦ على مستوى السادة وكلاء أول الوزارة بالبلدين، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

العوائق التي تحول دون تنمية التصدير إلى الهند

- ارتفاع الرسوم الجمركية والغير جمركية فضلا عن تعقيد هيكل التعريفة الجمركية الهندية والقيود الغير جمركية المستخدمة فى سياسة التجارة الخارجية الهندية خاصة على السلع تامة الصنع من منتجات القطاعات التصديرية المصرية مثل الخضروات والفاكهة والأغذية المصنعة والمنسوجات ومواد البناء والسلع الهندسية والكيماويات مما يزيد من كلفة التصدير إلى الهند مقارنة بالدول المنافسة لمصر فى ذات المنتجات والتى تتمتع بميزات القرب الجغرافى والثقافى والمعاملات الجمركية التفضيلية.
- تقوم الهند بفرض قيود جمركية وغير جمركية ***Non-tariff Barriers (NTBs)*** على قائمة من السلع أسمتها بالسلع الحساسة تشمل ٤١٥ سلعة تقوم وزارة التجارة بمراقبتها ووضع قيود تعريفية ورسوم مكافحة إغراق فى حالة نمو الواردات منها. وتشمل هذه السلع بنودا تهتم مصر بتصديرها للسوق الهندية مثل الفاكهة والخضروات الطازجة : البرتقال ، الليمون ، الجريب فروت ، العنب والزبيب ، الكمثرى ، الفراولة ، والقرفة مجروشة أو مسحوقة ، القرنفل ، الأرز بكافة أنواعه ملح الطعام، الملح الصخرى ، القطن الخام والممشط ، بلاطات ومكعبات الرخام ، بلاط ومكعبات السيراميك بأنواعها ، أكواب من خزف زجاجى أو من كريستال ، أدوات زجاجية للمائدة ، مصنوعات زجاجية أخرى من كريستال، أقفال المنازل والسيارات والأثاث ، أقلام الحبر والرصاص .

- تقوم السلطات الهندية بتقييد إستيراد العديد من السلع بشروط معينه ومن أمثلة ذلك:
  - يقيد استيراد المنتجات ذات المنشأ الزراعى أو الحيوانى بالحصول على تصريح استيراد من إدارة الأمن البيولوجى وصحة الإنسان والنبات التابعة لوزارة الزراعة الهندية.
  - تخضع واردات السلع الغذائية لإجراءات القانون المحلى الخاص بالرقابة على الأغذية.
  - تخضع واردات اللحوم والدواجن لمواصفات قانون منتجات اللحوم الهندى.
  - يمنع استيراد الأقمشة المصبوغة بمواد صباغة ضارة مثل مادة azo ، ويتعين الفحص قبل الشحن وإصدار شهادة فحص تفيد ذلك.
  - يسمح باستيراد السيارات المستعملة فى حالة استيفائها لعدة شروط تتضمن : ألا يزيد عمر السيارة عن ٣ سنوات ، وتكون عجلة القيادة جهة اليمين ، ويتم فحصها قبل وبعد الشحن للتأكد من مطابقتها لقانون المركبات المركزى ، ويلتزم المستورد بتوفير قطع الغيار اللازمة ، ولا تدخل السيارات إلا عن طريق ميناء مومباى الهندى .
  - يقيد استيراد جميع السلع المستعملة باستصدار تصريح استيراد لها.
  - يقيد استيراد بعض السلع الرأسمالية والخامات والسلع الوسيطة والأجزاء وقطع الغيار باستصدار تصريح استيراد لها من الجهة المختصة فى الهند.
  - امكانية تطبيق اجراءات الوقاية على أى من السلع والصادرات المصرية بدعوى تهديدها للصناعة المحلية الهندية.
  - امكانية تغيير منافذ الإستيراد فى الهند مما يعوق من استيراد أى سلع مصرية مستقبلاً.
  - تذبذب الواردات الهندية من البترول الخام المصرى ومنتجاته.
- الميزة النسبية التى تتمتع بها الهند فى إنتاج أهم المنتجات المصرية التصديرية مثل الخضروات والفاكهة والكيماويات والسلع الهندسية والأدوية والمستلزمات الطبية والمنسوجات فضلا عن قيام الهند بتوظيف السياسة التجارية لحماية وتنمية هذه القطاعات الحيوية بالنسبة لها.

مقترحات المكتب للتغلب على العوائق التي تحول دون تنمية التصدير إلى الهند:

- العمل على تنمية الوعى التصديرى لدى تجمعات واتحادات رجال الأعمال المصريين بأهمية السوق الهندية كسوق استهلاكى كبير يمكنه أن يستوعب العديد من الصادرات المصرية غير التقليدية .
- تشجيع رجال الأعمال المصريين المعنيين على زيارة الهند فى بعثات ترويجية جماعية أو زيارات منفردة على فترات خلال العام بالتنسيق مع المكتب التجارى .
- تبادل زيارات ممثلى قطاع الأعمال المصريين والهنود للتعرف عن قرب وعلى الطبيعة على الاحتياجات الفعلية للسوق المحلية فى البلدين.
- الحرص على استمرار ومداومة مشاركة الهيئات والجهات المصرية المعنية (هيئة المعارض – تجمعات واتحادات رجال الأعمال – جمعية المستثمرين فى المدن الصناعية الجديدة – الصندوق الاجتماعى للتنمية) فى المناسبات التجارية الهامة التى تعقد فى الهند مع التركيز على المعارض التى تلائم امكانياتنا التصديرية مثل معرض الهند التجارى الدولى الذى يقام فى النصف الثانى من شهر نوفمبر من كل عام والذى يلتقى فيه رجال الأعمال والمستوردين الهنود بنظرائهم من مصر ويتم خلاله الاتفاق على ابرام العديد من التعاقدات التصديرية لسلع ومنتجات مصرية .
- التأكيد على المصدرين والمستوردين المصريين الى ومن الهند بأهمية الالتزام بشروط التعاقد والتوريد للتغلب على المشكلات التى تنشأ مع نظرائهم الهنود فى هذا الصدد.

إجراءات التصدير للهند

- **الرسوم الجمركية**
  - تفرض الهند رسوم جمركيه ضئيله على وارداتها من المواد الخام أو المنتجات التى يحتاجها المستهلك الهندى العادى ، ويتراوح متوسط الرسوم الجمركية والرسوم

الأخرى المقررة على واردات المواد الغذائية والخضروات والفاكهة والمنتجات المصنعة التى لها مثيل فى هيكل الإمنتاج الهندى ما بين ٣٠٪ - ٤٠٪.

- <u>كتابة البيانات</u>

- يتعين على المصدرين الإلتزام بتطبيق الإشتراطات المطلوبه فيما يتعلق بكتابة البيانات على العبوات لتجنب مخاطر تعطيل الإفراج على الشحنات فى الموانى الهنديه ، وتشمل أهم هذه القواعد توافر ما يلى باللغة الإنجليزيه:

١. طباعة إسم الشركة المصدرة وبيانات الإتصال بالشركة المنتجة أو المصنعة باللغة الإنجليزية.

٢. وضع ملصق باللون الأحمر فى حالة المنتجات الغير نباتية ، ووضع ملصق باللون الأخضر فى حالة المنتجات النباتية .

٣. وضع ملص يشمل على:

a. إسم المستورد الهندى بالكامل وبيانات الإتصال الخاصة به

b. تاريخ الإستيراد

c. سعر البيع للمستهلك (MRP – Maximum Retail Price)

d. تاريخ انتهاء الصلاحية

٤. طباعة تاريخ الإنتاج والوزن على كل عبوه

٥. توضيح المكونات على كل وحدة من المنتج طبقا لقواعد قانون سلامة الغذاء الهندى

- <u>اجراءات الإفراج الجمركي:</u>

- تطبيقا لسياسة التجارة الخارجية الهندية من خلال جدول التعريفة الجمركية والذى يتضمن تحديد الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة على الواردات الهندية من البنود المختلفة وكذا تحديد السلع المحظورة والسلع المقيد استيرادها بشروط ، فإن المستورد الهندي هو المسئول عن توفير تلك المعلومات والتأكد من أن السلعة التي يرغب فى استيرادها مستوفاه للقواعد والشروط المنصوص عليها فى التعريفة الجمركية المطبقة وكذا المسئول عن الإفراج الجمركى على البضاعة التى استوردها من الموانى والمنافذ الهنديه. وفى معظم الأحوال يقوم المستورد الهندى بإسناد عملية الإفراج الجمركى بما فى ذلك من ترتيب المستندات المطلوبة طبقا لقواعد الإفراج

المنصوص عليها إلى وكيل شحن وتخليص. تتضمن عملية الإفراج الجمركى للبضائع من الموانى الهندية الإجراءات التالية:

١. تقوم سلطات الجمارك ، لدى وصول الشحنة إلى المنفذ الجمركى ، بفحص مستندات الشحنة مثل بوليصة الشحن والشهادات الفنية المطلوبة للتأكد من أن الشحنة المستوردة مستوفاة لكافة شروط وقواعد الإستيراد إلى الهند.

٢. تقوم سلطات الجمارك بفحص ظاهرى لمحتويات الحاوية للتأكد من مطابقة العبوات والبيانات المدونة عليها لشروط الاستيراد المحددة من الحكومة الهندية.

٣. يقوم ممثل وزارة الصحة بالمنفذ الجمركي بسحب عينات لفحصها بمعرفة هيئة سلامة الغذاء والأدوية الهندية أو أية معامل فحص أخرى معتمدة من الحكومة الهندية مع ضرورة مطابقة النتائج لقانون منع الغش الغذائى الهندى كشرط للإفراج عن الشحنة.

٤. يقوم ممثل وزارة الصحة بتسليم شهادة عدم ممانعة أو رفض ، بناء على نتيجة فحص العينة المسحوبة من الشحنة ، إلى مسئول الجمارك ليبدأ فى اتخاذ إجراءات تقدير الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة على الشحنة تمهيدا للإفراج عنها.

- يتعين على المصدر إلى الهند إستخدام البند الجمركى الصحيح كما هو محدد فى النظام الجمركى الموحد طبقا لنوع المنتج المصدر وذلك لتفادي المشكلات التى يمكن أن تحدث بسبب ذلك خلال عملية الإفراج عن الشحنة. وفى بعض الأحيان يقوم مسئول الجمارك بمقارنة الأسعار الواردة فى المستندات بأسعار المنتجات المماثلة والمحددة سلفا فى شحنات سابقة مستوردة من مصادر أخرى للتغلب على مشكلة التلاعب فى الأسعار المثبتة فى المستندات من قبل بعض المتعاملين لتخفيض قيمة الرسوم الجمركية بطريقه غير مشروعه. وتستغرق عملية الإفراج عن الشحنات فى الموانى الهندية فى المتوسط من ٧ إلى ١٠ أيام فى الظروف الطبيعية ، قد تمتد إلى أكثر من ذلك فى موسم الأمطار (يونيه – سبتمبر) أو لأسباب أخرى أهمها إضراب العمال والتعطيل الجزئى للعمل فى الموانى والذى قد يتسبب فى تحويل الشحنات إلى موانى أخرى وهو ما يستغرق مزيدا من الوقت للإفراج عن الشحنات مقارنة بالظروف الطبيعية.

١٠. خاتمة

١. يغلب على السوق الهندي كبر الحجم فضلا عن تنوع هيكل الاقتصاد ، و يبلغ حجم الناتج المحلى حوالى ٢.٢ تريليون دولار ، وعدد السكان حوالى ١.٢٦ مليار نسمة ، و إجمالي حجم التجارة فى عام ٢٠١٦ حوالي ٦٢٣.٣ مليار دولار تمثل الواردات منها حوالى ٣٥٩.٣ مليار دولار بينما تمثل الصادرات حوالى ٢٦٣.٩ مليار دولار .

٢. تتميز الهند بصناعات الحديد والصلب ، المنسوجات ، البترول ، الأسمنت ، المعدات، المحركات ، المنتجات الغذائية ، المنتجات الدوائية والصيدلانية ، التعدين وتكنولوجيا المعلومات ، كما تعتبر الهند من الدول التي لديها اكتفاء ذاتي في معظم بنود الغذاء وخاصة الحبوب والخضروات والفاكهة كما يوجد لديها فائض للتصدير من تلك البنود ، وتشمل أهم المحاصيل الأرز ، القمح ، الشاى ، القطن ، قصب السكر، البطاطس ، الكتان ، البذور الزيتية ، الدواجن. ويميل المستهلك الهندى إلى إستهلاك الخضروات والفاكهة الطازجة وإن كانت الخضروات والأغذية المجففة والمحفوظة بدأت تجد سوقا لها – وان كانت محدودة – خصوصا فى المدن الكبيرة التى يقطنها عدد من الأجانب مثل دلهى ومومباى وبانجالور.

٣. يغلب على هيكل واردات الهند بنود الطاقة (بترول – غاز – فحم) ، والمواد الخام (ذهب – ألماس – أقطان – فوسفات صخري ، والمواد الوسيطة (الكيماويات) والسلع الإليكترونية ، والسلع الرأسمالية.

٤. ترتبط الهند باتفاقات تجارة تفضيلية على المستوى الثنائي والإقليمي منها ١٩ اتفاق قائم بالفعل معظمها مع دول الجوار أهمها الأسيان والميركسور واليابان وكوريا وسنغافورة وسريلانكا وبوتان وماليزيا وشيلى ، بينما يجرى التفاوض حاليا على ٢٢ اتفاقية تفضيليه أخرى أهمها على المستوى الإقليمى تجمع الكوميسا والإتحاد الأوروبى ومجلس التعاون الخليجى ، وعلى المستوى الثنائى نيوزيلاندا وروسيا واسرائيل ، وذلك فى الوقت الذى لا ترتبط فيه مصر بإتفاق تجارة تفضيلى يعطى ميزة للصادرات المصرية إلى الهند.

٥. جدير بالذكر أن الهند تسمح لحوالي ٩٠ % من بنود صادرات الدول الأفريقية الأقل نموا (*LDC*) بالدخول الى السوق الهندي بدون رسوم جمركية ، و تستفيد من هذا النظام حوالى ٣٧ دولة إفريقية ليست من بينها مصر.

٦. ارتفاع الرسوم الجمركية والغير جمركية فضلا عن تعقيد هيكل التعريفة الجمركية الهندية والقيود الغير جمركية المستخدمة فى سياسة التجارة الخارجية الهندية خاصة على السلع تامة الصنع من منتجات القطاعات التصديرية المصرية مثل الخضروات والفاكهة والأغذية المصنعة والمنسوجات ومواد البناء والسلع الهندسية والكيماويات حيث تتراوح متوسطات الرسوم والتعريفات الجمركية المطبقة على الواردات الهندية ما بين ١٠– ١٥٪، وهناك ضريبة اضافية نسبتها ٤٪ ، وضريبة قيمة مضافة ، وضريبة تعليم يتم تحصيلها على البضائع التي يتم بيعها أو شرائها بالسوق المحلية ، وبذلك يصل إجمالي متوسط الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات الهندية من ٣٠٪ – ٣٥٪ مما يزيد من كلفة التصدير إلى الهند مقارنة بالدول المنافسة لمصر فى ذات المنتجات والتى تتمتع بميزات القرب الجغرافى والثقافى والمعاملات الجمركية التفضيلية.

٧. تقوم الهند بفرض قيود جمركية وغير جمركية ***Non-tariff Barriers (NTBs)*** على قائمة من السلع أسمتها بالسلع الحساسة تشمل ٤١٥ سلعة تقوم وزارة التجارة بمراقبتها ووضع قيود تعريفية ورسوم مكافحة إغراق فى حالة نمو الواردات منها. وتشمل هذه السلع بنودا تهتم مصر بتصديرها للسوق الهندية مثل الفاكهة والخضروات الطازجة : البرتقال ، الليمون ، الجريب فروت ، العنب والزبيب ، الكمثرى ، الفراولة ، والقرفة مجروشة أو مسحوقة ، القرنفل ، الأرز بكافة أنواعه ملح الطعام، الملح الصخرى ، القطن الخام والممشط ، بلاطات ومكعبات الرخام ، بلاط ومكعبات السيراميك بأنواعها ، أكواب من خزف زجاجى أو من كريستال ، أدوات زجاجية للمائدة ، مصنوعات زجاجية أخرى من كريستال، أقفال المنازل والسيارات والأثاث ، أقلام الحبر والرصاص .

٨. يشير تحليل بيانات التجارة الخارجية للهند وتحليل التجارة البينية بين مصر والهند إلى امكانية تقسيم الصادرات المصرية إلى الهند إلى ثلاثة مجموعات كما يلى:

- <u>المجموعة الأولى:</u>

سلع تستوردها الهند من العالم بينما لا يوجد مثيل له في هيكل الصادرات المصرية وتشمل أهم تلك البنود السلع الرأسمالية والطائرات والماس والسفن والمركبات العضوية والأخشاب الصناعية.

- <u>المجموعة الثانية:</u>

سلع تصدرها مصر بالفعل إلى الهند والعالم وتوجد فرص لزيادة صادرات مصر منها إلى الهند حال توفر كميات مناسبة منها للتصدير وتشمل أهم تلك البنود البترول الخام والغاز الطبيعي، الفواكه الحمضية، الذهب الخام، الفوسفات الصخري، مسطحات النحاس والحديد، السجاد والمفروشات، المواد الكيماوية ، الجلود المدبوغة ، والبصل (فى مواعيد محددة)، مواد البناء، الأثاث، الدهانات ، التمور، القطن.

- <u>المجموعة الثالثة:</u>

سلع تصدرها مصر إلى العالم ولا توجد في هيكل الصادرات المصرية إلى الهند وتشمل قائمة أهم تلك السلع المنتجات البترولية، الأسمدة ، الحديد والمنتجات الحديدية ، منتجات الأثاث، أسلاك الألمونيوم ، الملابس الجاهزة، كيماويات، سلع بيضاء، الرمان، العنب الأحمر.

٩. بالنظر إلى هيكل الواردات الهندية وهيكل الصادرات المصرية طبقا للمجموعات السلعية فإن مصر لديها فرص لزيادة صادراتها السلعية من بنود المجموعة الثانية والثالثة والتي يمكن أن تشمل البترول الخام والغاز، الكيماويات والأسمدة ، القطن ، المعادن وخاصة الفوسفات ، المنتجات الغذائية المصنعة ، مواد البناء ، الذهب ، الأثاث السجاد والمفروشات القطنية ، كما يمكن أن تستفيد مصر من اعتبار الهند أحد مورديها الرئيسيين من السلع الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب والسكر والشاي واللحوم.

١٠. إن الإشارات التى تم التوصل اليها من تحليل التجارة الخارجية لكل من مصر والهند ليست ثابته ولكنها تتغير بشكل مستمر طبقا لدرجة الرواج الاقتصادي فى الهند ودخول شرائح جديدة لاستهلاك سلع مستوردة وأيضا مدى ديناميكية الصناعة المصرية فى انتاج سلع جديدة يمكن تصديرها وكذا زيادة الطاقة الإنتاجية للجهاز الإنتاجى المصرى لتلبية احتياجات السوق العالمية.

١١. ان الدخول للسوق الهندى هو تحدى للصناعة المصرية من حيث صعوبته ، كما لاتوجد أية اتفاقات لتبادل تخفيضات جمركية بين البلدين ، كما أنه سوق كبير يمكن أن يعوض النقص فى الطلب العربى أو الاوربى فى أوقات انكماش تلك الاقتصاديات .

١٢. يدعو المكتب التجارى فى الهند رجال الاعمال والصناعة المصريين لزيارة الهند ومقابلة نظرائهم الهنود سواء للتصدير المباشر أو التصدير لاسواق دولة ثالثة وذلك فى ظل المزايا التى يتيحها الاقتصاد المصرى لصادراته للدول المجاورة ، كما يمكن

مناقشة فرص الاستثمار المشترك بين البلدين خاصة فى مجالات : الكيماويات – الادوية – الاغذية – المنسوجات والملابس – تكنولوجيا المعلومات.

وفى هذا الشأن ، فان المكتب التجارى على استعداد للترتيب لتلك الزيارات على أعلى مستوى ، وذلك بالتنسيق مع كل الاجهزة المعنية .

١٣. يرى المكتب التجارى أن نمط الاستهلاك فى الهند سوف يتغير فى المستقبل (١٠ سنوات المقبلة) نظرا لارتفاع مستوى المعيشة لدى الطبقة المتوسطة وخروج أعداد كبيرة من مستوى خط الفقر مما يعنى أن التوجه للاستهلاك الترفى سيزداد والنزعة لاستهلاك سلع مستوردة ستزداد .

١٤. ان سياسات الحكومة الهندية الاقتصادية تميل للتحفظ نظرا لحرصها على دعم الطبقات الفقيرة ، الا أن القطاع الخاص الهندى يخطو بخطوات جيدة فى الانفتاح على العالم ، وبالتالى فان الاتصال المباشر بين القطاع الخاص فى البلدين هو أنسب وسيلة للاسراع فى التعامل مع الهند فى مجالى التجارة والاستثمار، كما أن الحكومة الهندية بدأت سياسة الانفتاح علي العالم في مجالي التجارة والاستثمار بشرط تحقيق مبادرة ***(MAKE IN INDIA)*** والتي أطلقها رئيس الوزراء الهندي عام ٢٠١٤.

==========

١١. مرفقات بقوائم بيانات هامة للمصدر المصري

- قائمة بالغرف التجارية و الصناعية و جمعيات رجال الاعمال فى الهند

- قائمة بأهم بشركات الشحن في الهند
- قائمة بأهم البنوك و المؤسسات المالية في الهند
- قائمة ببعض الفنادق في الهند

١٢. نقاط اتصال مفيدة

١. المكتب التجاري في نيودلهى	
العنوان	1/50 M Niti Marg Chanakyapuri New Delhi - 110021, Embassy of the Arab Republic of Egypt
تليفون	+٩١ ١١ ٢٦٨٧٣٨١٨
فاكس	+٩١ ١١ ٢٦٨٨٥٩٢٢
البريد الالكترونى	newdelhi@ecs.gov.eg egyemb.com@gmail.com

٢. السفارة المصرية في نيوداهى	
العنوان	1/50 M Niti Marg Chanakyapuri New Delhi - 110021, Embassy of the Arab Republic of Egypt
تليفوان	٠٠ ٩١ ١١ ٢٦١١٤٠٩٦/ ٩٧
فاكس	٠٠ ٩١ ١١ ٢٦٨٨٥٣٥٥
البريد الالكترونى	india_emb@mfa.gov.eg
٣. القنصلية المصرية فى مومباى	
العنوان	101 Benhur Apartments , 32 Narayan Dabholkar Road , Mumbai 400 006
تليفوان	٠٠٩١٢٢٢٣٦٧٦٤٢٢
فاكس	٠٠٩١٢٢٢٣٦٣٤٥٥٨
البريد الالكترونى	Egy.mumbai@gmail.com
٤. شركة مصر للطيران فى مومباى	
العنوان	Mafatlal House Ground FloorH.T. Parekh Marg, Backbay Reclamation , Churchgate, Mumbai 400020
تليفوان	٠٠٩١٢٢٢٢٨٢٤٠٨٨
فاكس	٠٠٩١٢٢٢٢٨٧٦١٤٠
البريد الالكترونى	Bombay_dm@egyptair.com

مع وافر الاحترام ،،،

مايو ٢٠١٧